



۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

نمره دفتر ۱۳۴۸
کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جلد ۱۰۶۹

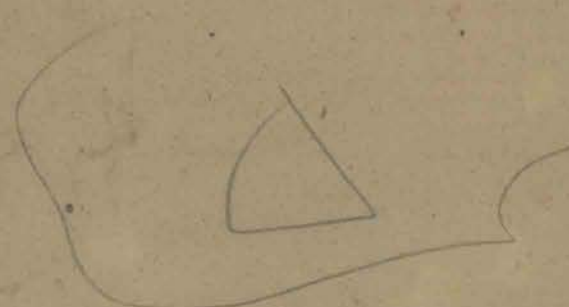


منجمه (۱۰۹۱) جلد کتب قدیمی آقای احتشام السلطنه
توسط آقای مخیر السلطنه

(شعبان سیچقان نیل ۱۳۳۰)

۵
۹۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	۳
۵۱۸	



نمره دفتر ۱۳۴۸ کتابخانه مجلس شورای اسلامی

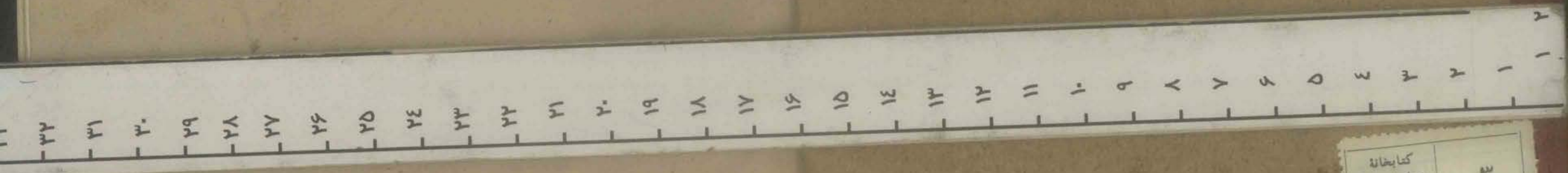
جلد ۱۰۶۹



منجمه (۱۰۹۱) جلد کتب تقدیمی آقای احتشام السلطنه
توسط آقای مخبر السلطنه

۹۰

(شعبان سیچقان نیل ۱۳۳۰)



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	۳
۵۱۸	

وَأَكْسِي
بِأَسْنَانِي عَلَى كَيْفِ
وَأَكْسِي

(نقل) این
 صف الخدیجه باشد و از هر دو
 هر یک بچیز باشد و از هر یک
 و از هر یک باشد و از هر یک
 و از هر یک باشد و از هر یک

وَالْحَافِظُ لَكُمْ
وَالْحَافِظُ لَكُمْ

[illegible]

ان مثلثات اقامه ايد باضافه
سطح چهار خط

وہابیہ کا عقائد

[illegible]

[illegible]

عند الله من الفضل ومن جليل انه قال العلماء اكرم عند الله من عشرة فالف شهيد اول العلماء
 بالانبياء واقدوا له الهدى بالعلماء من جهة طالب العلم فله حصة في النار قال رسول الله
 طالب العلم وهو منافق وملعون في الدنيا والاخرة من اكرم عالم فقد اكرموني قال ايضاً علماء
 كانباء بني اسرائيل ان طالب العلم شفاعة كشفاة الانبياء من مات في عمله لم يلح مقصده
 خلق الله نعمة ملكا في قبره ليعلم اليوم القيمة وقال رسول الله من اذل عالم ابهر حيا اذله الله يوم
 القيمة على رؤس اوليها والآخرين ان الناس عالمه ومعلمه والباقي كالحج لاجلهم قال رسول الله
 مداد العلماء اخبر من علم الشهادة وعلم علمكم يعمل الرجال قبل وما ذل قال نعم العلم صخرة
 العلماء وايضاً علمه اشرف على حلة القرآن وايضاً من التقى خادك واغاضكك وابركوك من علم
 القرآن وعلمه قال رسول الله العالم كالدفت لشركه كالفضة وفادتها كالرصاصين والارواح
 فان المعلم زمان نعمة سبعين الف سنة وليس له وزر حين فراغه وفيه لكل حرف عبادة
 سنة وبقي الله نعم لكل حرف مدينة في الجنة اعظم من الدنيا عشرة مرة فضل من يعمل
 بعلمه قال رسول الله الغضاة ثلثة فاجناب النار وقاضية في الجنة وقال ايضاً العالم
 وبالنسبة للعالم يتكلم بهوا الناس لا يكون احداً بعدا باب يوم القيمة ومن التقى العالم
 بلا عمل كالشجر بلا ثمر النار اوله وايضاً قال العلماء اعطاء الرسول لم يدخلوا في الدنيا فا
 حذرهم على دينكم وقال ايضاً كذب المتحون ربي الكعبة وقال رسول الله النبي عند الله
 وعند الناس ثمهم وفي الفروع التداية شديدة وعذاب جهنم من انكاهن افضله عليا
 يقول ضد كفر بما انزل الله على محمد وقال رسول الله النبي كالكاهن والكاهن كان الشجر
 كالكاثر والكافر في النار قال رسول الله افضل الاحمال بعد الامهات الصلوة والصلوة
 الخطا باو ايضاً اذا قام العبد الى الصلوة المكونة فقبل على الله بقلبه وبصره وانصرف
 عن الدنيا فله من الله ما لم يدرى قال ايضاً من تقى الله وتقى الناس فله من الله ما لم يدرى
 من تقى الله وتقى الناس فله من الله ما لم يدرى من تقى الله وتقى الناس فله من الله ما لم يدرى

ان يكون عند الله كماله في العلم والعبادة
 عند الله انتم قال الحسن
 ان يكون عند الله كماله في العلم والعبادة
 عند الله انتم قال الحسن
 ان يكون عند الله كماله في العلم والعبادة
 عند الله انتم قال الحسن

عنه اجهدت في حفظه
 قوله من الذي يقضي الله
 فضا عله ارا حفظها
 انما يكون من الله
 انما يكون من الله
 انما يكون من الله

من صلوة وفدح من ذنوبكم ولدته انه قال الرسول ان الله ملكا بناوي فكل صلو
 اجها الناس فمو الى طغاة انكم قال الرسول الصلوة في اول وقتها رضون الله وفي اخرها
 عفران الله وقال رسول الله الصلوة ناجي ربه وقال رسول الله الصلوة نور للمؤمن وقال رسول الله
 الصلوة قربة لكل تقى من شاء استغفر ومن شاء استكره وقال رسول الله علم الامان الصلوة وقال
 الله نعم ان احسانا بهمين التبتاذلك ذكرى للذاكرين قال رسول الله من سلك طريقا يطلب
 علما سلك الله طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع ارجلها لطالب العلم وضابطة لانه يستغفر لخالقه
 من في السموات وفي الارض في كل يوم ويضع الله له على يده سبعون الف حسنة
 لهلة البدو قال العلماء وروى الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكن ورثوا العلم
 فمن اخذ منه اخذ بحظ وافز عن اهل المؤمنين يقول ايها الناس علموا ان كمال الدين طلب العلم والاعمال
 وابق طلب العلم او سببكم من طلب المال ان المال مفسوم مضمون لكم فكمتمه فاعلموا بهنكم ومنه
 لكم والعلم مخزون عند الله فداكم بطلبه من اهل فاطمته ومن علي بن الحسين قال لو يعلم الناس في بيتهم
 طلب العلم لطلبوه ولو سفلت الحج وخوض البحر لخرجوا لطلب العلم قال ايضاً الحديث شفعة الدنيا
 لو كان في الاخرة فضيلة من زاد جيل الاخرة اعطاه الله خير الدنيا والاخرة قال نعمت اهل المؤمنين
 يحدث عن النبي قال في كلام له العلماء رجلا رجل عالم اخذ بعلمه هذا ناج وعالم تارك لعلمه هذا
 هال الله وان اهل النار لنادون من ربح العالم التارك لعلمه وان شدة همل التارك لعلمه وحسرة
 دعا عبد الله سبحانه فاستجاب له وقيل من فاطح الله فدخل الجنة وادخل القاعي النار بين العلم
 واتباع الهوى وطول الامال انما اتباع الهوى فبصد عن الحق وطول الامال يبيد الاخرة ومن
 اتمه قال عن ابياته قال جاء رجل الى رسول الله فقال يا رسول الله ما العلم قال الاضواء قال ثم
 يا رسول الله قال الحفظ قال ثم ما رسول الله قال الاستماع قال ثم ما رسول الله قال العمل قال ثم
 في اعظم انوار العلم

من صلوة وفدح من ذنوبكم ولدته انه قال الرسول ان الله ملكا بناوي فكل صلو
 اجها الناس فمو الى طغاة انكم قال الرسول الصلوة في اول وقتها رضون الله وفي اخرها
 عفران الله وقال رسول الله الصلوة ناجي ربه وقال رسول الله الصلوة نور للمؤمن وقال رسول الله
 الصلوة قربة لكل تقى من شاء استغفر ومن شاء استكره وقال رسول الله علم الامان الصلوة وقال
 الله نعم ان احسانا بهمين التبتاذلك ذكرى للذاكرين قال رسول الله من سلك طريقا يطلب
 علما سلك الله طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع ارجلها لطالب العلم وضابطة لانه يستغفر لخالقه
 من في السموات وفي الارض في كل يوم ويضع الله له على يده سبعون الف حسنة
 لهلة البدو قال العلماء وروى الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكن ورثوا العلم
 فمن اخذ منه اخذ بحظ وافز عن اهل المؤمنين يقول ايها الناس علموا ان كمال الدين طلب العلم والاعمال
 وابق طلب العلم او سببكم من طلب المال ان المال مفسوم مضمون لكم فكمتمه فاعلموا بهنكم ومنه
 لكم والعلم مخزون عند الله فداكم بطلبه من اهل فاطمته ومن علي بن الحسين قال لو يعلم الناس في بيتهم
 طلب العلم لطلبوه ولو سفلت الحج وخوض البحر لخرجوا لطلب العلم قال ايضاً الحديث شفعة الدنيا
 لو كان في الاخرة فضيلة من زاد جيل الاخرة اعطاه الله خير الدنيا والاخرة قال نعمت اهل المؤمنين
 يحدث عن النبي قال في كلام له العلماء رجلا رجل عالم اخذ بعلمه هذا ناج وعالم تارك لعلمه هذا
 هال الله وان اهل النار لنادون من ربح العالم التارك لعلمه وان شدة همل التارك لعلمه وحسرة
 دعا عبد الله سبحانه فاستجاب له وقيل من فاطح الله فدخل الجنة وادخل القاعي النار بين العلم
 واتباع الهوى وطول الامال انما اتباع الهوى فبصد عن الحق وطول الامال يبيد الاخرة ومن
 اتمه قال عن ابياته قال جاء رجل الى رسول الله فقال يا رسول الله ما العلم قال الاضواء قال ثم
 يا رسول الله قال الحفظ قال ثم ما رسول الله قال الاستماع قال ثم ما رسول الله قال العمل قال ثم
 في اعظم انوار العلم

من صلوة وفدح من ذنوبكم ولدته انه قال الرسول ان الله ملكا بناوي فكل صلو
 اجها الناس فمو الى طغاة انكم قال الرسول الصلوة في اول وقتها رضون الله وفي اخرها
 عفران الله وقال رسول الله الصلوة ناجي ربه وقال رسول الله الصلوة نور للمؤمن وقال رسول الله
 الصلوة قربة لكل تقى من شاء استغفر ومن شاء استكره وقال رسول الله علم الامان الصلوة وقال
 الله نعم ان احسانا بهمين التبتاذلك ذكرى للذاكرين قال رسول الله من سلك طريقا يطلب
 علما سلك الله طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع ارجلها لطالب العلم وضابطة لانه يستغفر لخالقه
 من في السموات وفي الارض في كل يوم ويضع الله له على يده سبعون الف حسنة
 لهلة البدو قال العلماء وروى الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكن ورثوا العلم
 فمن اخذ منه اخذ بحظ وافز عن اهل المؤمنين يقول ايها الناس علموا ان كمال الدين طلب العلم والاعمال
 وابق طلب العلم او سببكم من طلب المال ان المال مفسوم مضمون لكم فكمتمه فاعلموا بهنكم ومنه
 لكم والعلم مخزون عند الله فداكم بطلبه من اهل فاطمته ومن علي بن الحسين قال لو يعلم الناس في بيتهم
 طلب العلم لطلبوه ولو سفلت الحج وخوض البحر لخرجوا لطلب العلم قال ايضاً الحديث شفعة الدنيا
 لو كان في الاخرة فضيلة من زاد جيل الاخرة اعطاه الله خير الدنيا والاخرة قال نعمت اهل المؤمنين
 يحدث عن النبي قال في كلام له العلماء رجلا رجل عالم اخذ بعلمه هذا ناج وعالم تارك لعلمه هذا
 هال الله وان اهل النار لنادون من ربح العالم التارك لعلمه وان شدة همل التارك لعلمه وحسرة
 دعا عبد الله سبحانه فاستجاب له وقيل من فاطح الله فدخل الجنة وادخل القاعي النار بين العلم
 واتباع الهوى وطول الامال انما اتباع الهوى فبصد عن الحق وطول الامال يبيد الاخرة ومن
 اتمه قال عن ابياته قال جاء رجل الى رسول الله فقال يا رسول الله ما العلم قال الاضواء قال ثم
 يا رسول الله قال الحفظ قال ثم ما رسول الله قال الاستماع قال ثم ما رسول الله قال العمل قال ثم
 في اعظم انوار العلم

مغفل
الناظر
بغير علم
يا من لا يرى
في المناظر
يا من لا يرى
يا من لا يرى
يا من لا يرى

فقال لها لا علم لي بشئ
عليك فومني نصف
فقال دعي عني هذا
فوالله لو احدثت لك
هذا الحزن المريع لاني
التابفة فانه يظهر
خبر

[illegible]

ان نزع في تسمية سكوت عندهم بالحافا باسم على الشرع في ما يدور ضمن الظاهر فيها التعلل وموتها
 التواثر للبعد القطع والجرم والا حاد الذي بعيد القلق والتأويل التشكيك كاللغة العربية والاول
 لا يقبل التشكيك كاللغات فمن انكر شيوها بالتواثر وعدم قطع في وضع شيء منها وذكر تشكيكها
 فهو باطل بالبداهة والاستفهام كالفرد لبعض افراد الجون والارض والسماء والبر والبحر وغيرها
 من انكر التواثر كما اضربنا عقلمه والمختص هو لادراك الواضحين لا المشابهة التي لا توجب الاستفهام
 قال النسب جميع من الكلفين ان اوزياها فوفيقه واسندل بقولهم علم ادم لا سلكها باطلا
 الستكم وابو هاشم على اصطلاحه بقولهم وما ارسلنا من رسول الا بلسان عربي مبين
 الصنفين وبه ففهمنا التواضع للدرج والفسل ونقطع به وندفع احكاما للمخاطبة

ان نزع في تسمية سكوت عندهم بالحافا باسم على الشرع في ما يدور ضمن الظاهر فيها التعلل وموتها
 التواثر للبعد القطع والجرم والا حاد الذي بعيد القلق والتأويل التشكيك كاللغة العربية والاول
 لا يقبل التشكيك كاللغات فمن انكر شيوها بالتواثر وعدم قطع في وضع شيء منها وذكر تشكيكها
 فهو باطل بالبداهة والاستفهام كالفرد لبعض افراد الجون والارض والسماء والبر والبحر وغيرها
 من انكر التواثر كما اضربنا عقلمه والمختص هو لادراك الواضحين لا المشابهة التي لا توجب الاستفهام
 قال النسب جميع من الكلفين ان اوزياها فوفيقه واسندل بقولهم علم ادم لا سلكها باطلا
 الستكم وابو هاشم على اصطلاحه بقولهم وما ارسلنا من رسول الا بلسان عربي مبين
 الصنفين وبه ففهمنا التواضع للدرج والفسل ونقطع به وندفع احكاما للمخاطبة

ان نزع في تسمية سكوت عندهم بالحافا باسم على الشرع في ما يدور ضمن الظاهر فيها التعلل وموتها
 التواثر للبعد القطع والجرم والا حاد الذي بعيد القلق والتأويل التشكيك كاللغة العربية والاول
 لا يقبل التشكيك كاللغات فمن انكر شيوها بالتواثر وعدم قطع في وضع شيء منها وذكر تشكيكها
 فهو باطل بالبداهة والاستفهام كالفرد لبعض افراد الجون والارض والسماء والبر والبحر وغيرها
 من انكر التواثر كما اضربنا عقلمه والمختص هو لادراك الواضحين لا المشابهة التي لا توجب الاستفهام
 قال النسب جميع من الكلفين ان اوزياها فوفيقه واسندل بقولهم علم ادم لا سلكها باطلا
 الستكم وابو هاشم على اصطلاحه بقولهم وما ارسلنا من رسول الا بلسان عربي مبين
 الصنفين وبه ففهمنا التواضع للدرج والفسل ونقطع به وندفع احكاما للمخاطبة

ان نزع في تسمية سكوت عندهم بالحافا باسم على الشرع في ما يدور ضمن الظاهر فيها التعلل وموتها
 التواثر للبعد القطع والجرم والا حاد الذي بعيد القلق والتأويل التشكيك كاللغة العربية والاول
 لا يقبل التشكيك كاللغات فمن انكر شيوها بالتواثر وعدم قطع في وضع شيء منها وذكر تشكيكها
 فهو باطل بالبداهة والاستفهام كالفرد لبعض افراد الجون والارض والسماء والبر والبحر وغيرها
 من انكر التواثر كما اضربنا عقلمه والمختص هو لادراك الواضحين لا المشابهة التي لا توجب الاستفهام
 قال النسب جميع من الكلفين ان اوزياها فوفيقه واسندل بقولهم علم ادم لا سلكها باطلا
 الستكم وابو هاشم على اصطلاحه بقولهم وما ارسلنا من رسول الا بلسان عربي مبين
 الصنفين وبه ففهمنا التواضع للدرج والفسل ونقطع به وندفع احكاما للمخاطبة

ان نزع في تسمية سكوت عندهم بالحافا باسم على الشرع في ما يدور ضمن الظاهر فيها التعلل وموتها
 التواثر للبعد القطع والجرم والا حاد الذي بعيد القلق والتأويل التشكيك كاللغة العربية والاول
 لا يقبل التشكيك كاللغات فمن انكر شيوها بالتواثر وعدم قطع في وضع شيء منها وذكر تشكيكها
 فهو باطل بالبداهة والاستفهام كالفرد لبعض افراد الجون والارض والسماء والبر والبحر وغيرها
 من انكر التواثر كما اضربنا عقلمه والمختص هو لادراك الواضحين لا المشابهة التي لا توجب الاستفهام
 قال النسب جميع من الكلفين ان اوزياها فوفيقه واسندل بقولهم علم ادم لا سلكها باطلا
 الستكم وابو هاشم على اصطلاحه بقولهم وما ارسلنا من رسول الا بلسان عربي مبين
 الصنفين وبه ففهمنا التواضع للدرج والفسل ونقطع به وندفع احكاما للمخاطبة

الدليل ما يمكن التوصل اليه بالنظر في انشاء الى مطلوب خبره والامكان لا ادراج المقصود
 والخبر لا يخرج الحد عند المتكلمين فلو ان ضاءا يكون عنه لاخر قد خلت الامارات
 او يبرز له لاخر فخره فهو على ثلاثة اشياء اللفظ الذي على تمام معناه المطابق لغيره
 يدل على تمام معناه الموضوع له والمقتضى هو على جزئه والالتزام هو على خارج ما وضع
 له فالدلالة المطابقة مفردة ان لم يقصد بغيره لفظه من معناه والامر كمن هو فان استعمل
 بهيئته على زمان فهو الفعل وان استعمل بهيئته من غيره لا على احد الا منة الثلاثة فهو
 الاسم الا في الحرف في الاسم هو الحرف في اللفظ معناه مع كثره وشكلك مع لفظه في تبيين
 الاشتراك وان اشتبهت في اللفظ فيقول ببد في الحقيقة ويجاز واد اكثر للفظ والمفهوم
 واللفظ فقط فشراد فان يجوز بناؤه لهما كاشان ويخرج خدائ كبر اللفظ ان كان
 له احكاما بين واحد في اللفظ من اخر في الجملة هو الظاهر في المربوح هو المول والافتقار هو
 الجمل ما بين المربوح والجمل ما بين ما بين كونه لفظه ففهمنا ما بينه وبين الرخاء
 موسوم بالحكم فضل في مصنفه الفقهية مفرد في بغيره بين واحد في احد في اول
 يصدوا ويذكر في انما ضاعف في المربوح من المطالب في خوفه الثاني منها في كلام نفسه
 التامة خارج للنسبة بين الطرفين باثبات واللفظ في ما حملته ان حكم باثبات لا في
 وبد منه شرطية ففهمنا النسبة الى المشتبه اليه العمل المحول الى الموضوع في الحقيقة
 ففهمنا او كلفه نفس الحقيقة ففهمنا كالا فان او حووا لا في ادنيين الكل
 او البعض في محو مبنية والافهملة والمكيف بكيفية لفظه في الامام وبجوها
 هو جهة البنية او مركبة الموضوع في الشرطية مقدم في لفظه منه علمه
 والاقول نال لثام اياه في اما متصلة او متصلة بحكم بغيره النسبة على الاخر

على الاخر

ان نزع في تسمية سكوت عندهم بالحافا باسم على الشرع في ما يدور ضمن الظاهر فيها التعلل وموتها
 التواثر للبعد القطع والجرم والا حاد الذي بعيد القلق والتأويل التشكيك كاللغة العربية والاول
 لا يقبل التشكيك كاللغات فمن انكر شيوها بالتواثر وعدم قطع في وضع شيء منها وذكر تشكيكها
 فهو باطل بالبداهة والاستفهام كالفرد لبعض افراد الجون والارض والسماء والبر والبحر وغيرها
 من انكر التواثر كما اضربنا عقلمه والمختص هو لادراك الواضحين لا المشابهة التي لا توجب الاستفهام
 قال النسب جميع من الكلفين ان اوزياها فوفيقه واسندل بقولهم علم ادم لا سلكها باطلا
 الستكم وابو هاشم على اصطلاحه بقولهم وما ارسلنا من رسول الا بلسان عربي مبين
 الصنفين وبه ففهمنا التواضع للدرج والفسل ونقطع به وندفع احكاما للمخاطبة

فانه خير لكم واذا قال صلى على الصلوة فانه يقول يا امة محمد بن عبد الله الله لكم ورسوله فانه
 ولكن نقا هذا ما يغفر الله لكم صلوا صلوا لكم فانه عباد دينكم واذا قال صلى على الصلوة فانه يقول
 يا امة احمد فانه يغفر الله عليكم ابواب الجنة فقولوا واخذوا نصيبكم من الجنة من جوار الدنيا
 الاخرة واذا قال الله اكبر فانه يقول مرحوا على انفسكم فانه لا اهل لكم عدا افضل من هذا فقولوا
 صلوا لكم قبل الندامة واذا قال لا اله الا الله فانه يقول يا امة احمد عدا الله جعلت لنا سبع
 وسبع ارضين في اعناقكم فان شتم فاقبلوا وان شتم فادبروا فان الجاهل يظلم ويظلم له ولا يجوز
 فلا يضركم ثم قال يا امة الاذان فانه يجيب من غير خفت كنت له خصما بين يدي
 الله ومن كنت له خصما فاسوء حاله وقال صلى الله عليه وسلم انما المؤمنون كفارة الذنوب
 والسيئات المستجابة لله ورسوله ومن اطاع الله ورسوله ادخله الجنة مع الصديقين
 والشهداء وكان في الجنة رفقة ابدية وله مثل ثوابه ودون ذلك صلى الله عليه وسلم انما
 المؤمنون رحمة ربنا في الجنة ومن لم يجز خالص يوم القيمة فطوبى لمن اجاب عن الله وشي
 الجنة ولا يجيبه ولا يمشي الا مؤمن اهل الجنة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن و
 اجاب الجاهل كان يوم القيمة تحت لوائى ويكون في الجنة في جوارى وله عند الله ثواب ثنتين
 شهيدان وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن والناس من فهم والشهداء في صعيد
 ولا يخافون فاما الناس قال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن كثر شفاعته وكنت له
 شفعا بين يدي الله وغفر الله له الذنوب وما وعلايتها وكتب له بكل ركعة بصل الايام
 فضل ستائة ركعة وله بكل ركعة بصل مائة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن
 كان عند الله من السعداء ومن لم يجز في اعي الله فليس له في الاسلام نصيب من اجاب
 البهجة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب عن الله استغفر له الملائكة ويحل الجنة
 للتائبين والذين هم في النار من اجاب عن الله استغفر له الملائكة ويحل الجنة
 للتائبين والذين هم في النار من اجاب عن الله استغفر له الملائكة ويحل الجنة

فانه خير لكم واذا قال صلى على الصلوة فانه يقول يا امة محمد بن عبد الله الله لكم ورسوله فانه
 ولكن نقا هذا ما يغفر الله لكم صلوا صلوا لكم فانه عباد دينكم واذا قال صلى على الصلوة فانه يقول
 يا امة احمد فانه يغفر الله عليكم ابواب الجنة فقولوا واخذوا نصيبكم من الجنة من جوار الدنيا
 الاخرة واذا قال الله اكبر فانه يقول مرحوا على انفسكم فانه لا اهل لكم عدا افضل من هذا فقولوا
 صلوا لكم قبل الندامة واذا قال لا اله الا الله فانه يقول يا امة احمد عدا الله جعلت لنا سبع
 وسبع ارضين في اعناقكم فان شتم فاقبلوا وان شتم فادبروا فان الجاهل يظلم ويظلم له ولا يجوز
 فلا يضركم ثم قال يا امة الاذان فانه يجيب من غير خفت كنت له خصما بين يدي
 الله ومن كنت له خصما فاسوء حاله وقال صلى الله عليه وسلم انما المؤمنون كفارة الذنوب
 والسيئات المستجابة لله ورسوله ومن اطاع الله ورسوله ادخله الجنة مع الصديقين
 والشهداء وكان في الجنة رفقة ابدية وله مثل ثوابه ودون ذلك صلى الله عليه وسلم انما
 المؤمنون رحمة ربنا في الجنة ومن لم يجز خالص يوم القيمة فطوبى لمن اجاب عن الله وشي
 الجنة ولا يجيبه ولا يمشي الا مؤمن اهل الجنة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن و
 اجاب الجاهل كان يوم القيمة تحت لوائى ويكون في الجنة في جوارى وله عند الله ثواب ثنتين
 شهيدان وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن والناس من فهم والشهداء في صعيد
 ولا يخافون فاما الناس قال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن كثر شفاعته وكنت له
 شفعا بين يدي الله وغفر الله له الذنوب وما وعلايتها وكتب له بكل ركعة بصل الايام
 فضل ستائة ركعة وله بكل ركعة بصل مائة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن
 كان عند الله من السعداء ومن لم يجز في اعي الله فليس له في الاسلام نصيب من اجاب
 البهجة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب عن الله استغفر له الملائكة ويحل الجنة
 للتائبين والذين هم في النار من اجاب عن الله استغفر له الملائكة ويحل الجنة
 للتائبين والذين هم في النار من اجاب عن الله استغفر له الملائكة ويحل الجنة

الاغلب في هذا
 من الدعاء بالتقوى
 هو انما الخصال
 انما الخصال
 انما الخصال

فانه خير لكم واذا قال صلى على الصلوة فانه يقول يا امة محمد بن عبد الله الله لكم ورسوله فانه
 ولكن نقا هذا ما يغفر الله لكم صلوا صلوا لكم فانه عباد دينكم واذا قال صلى على الصلوة فانه يقول
 يا امة احمد فانه يغفر الله عليكم ابواب الجنة فقولوا واخذوا نصيبكم من الجنة من جوار الدنيا
 الاخرة واذا قال الله اكبر فانه يقول مرحوا على انفسكم فانه لا اهل لكم عدا افضل من هذا فقولوا
 صلوا لكم قبل الندامة واذا قال لا اله الا الله فانه يقول يا امة احمد عدا الله جعلت لنا سبع
 وسبع ارضين في اعناقكم فان شتم فاقبلوا وان شتم فادبروا فان الجاهل يظلم ويظلم له ولا يجوز
 فلا يضركم ثم قال يا امة الاذان فانه يجيب من غير خفت كنت له خصما بين يدي
 الله ومن كنت له خصما فاسوء حاله وقال صلى الله عليه وسلم انما المؤمنون كفارة الذنوب
 والسيئات المستجابة لله ورسوله ومن اطاع الله ورسوله ادخله الجنة مع الصديقين
 والشهداء وكان في الجنة رفقة ابدية وله مثل ثوابه ودون ذلك صلى الله عليه وسلم انما
 المؤمنون رحمة ربنا في الجنة ومن لم يجز خالص يوم القيمة فطوبى لمن اجاب عن الله وشي
 الجنة ولا يجيبه ولا يمشي الا مؤمن اهل الجنة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن و
 اجاب الجاهل كان يوم القيمة تحت لوائى ويكون في الجنة في جوارى وله عند الله ثواب ثنتين
 شهيدان وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن والناس من فهم والشهداء في صعيد
 ولا يخافون فاما الناس قال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن كثر شفاعته وكنت له
 شفعا بين يدي الله وغفر الله له الذنوب وما وعلايتها وكتب له بكل ركعة بصل الايام
 فضل ستائة ركعة وله بكل ركعة بصل مائة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب المؤمن
 كان عند الله من السعداء ومن لم يجز في اعي الله فليس له في الاسلام نصيب من اجاب
 البهجة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاب عن الله استغفر له الملائكة ويحل الجنة
 للتائبين والذين هم في النار من اجاب عن الله استغفر له الملائكة ويحل الجنة
 للتائبين والذين هم في النار من اجاب عن الله استغفر له الملائكة ويحل الجنة

[illegible]

مقابلة
 القضية الثالثة
 ما هو وجه ربطها
 مع القضية الثانية
 وماذا يمكن ان يقال
 على وجه الربط
 بين القضية الاولى
 والقضية الثانية
 والوجه الذي يربط
 بينهما هو ان
 القضية الاولى
 هي القضية الثانية
 من حيث الموضوع
 والوجه الذي يربط
 بينهما هو ان
 القضية الاولى
 هي القضية الثانية
 من حيث الموضوع

على علمنا على ان في طلب موضوع لثبات اهل المؤمنين ولا يطلب فذلك ينصرف
 الثاني التبادر وهو انسابا للذهن الى الشيء مخصوص لا فريضة حاله كانت او مقادير وعلا
 الحقيقة بحيث جاهل المصطلح يفهم من لفظ خاص معنى مخصوص من غير فريضة مط بفتح
 موارد استعمالهم وتبادر الغيرة لانه المجاز خرج مجاز المشهور وهو في الاستهارة ساهي
 الحقيقة في الاستعمال لانه على اخطا الشهرة فلا ريب بذلك يكون حقيقة غير ولا فريضة
 حقيقة والمعبر في معرفة الحقيقة هو التبادر من خاف اللفظ مع قطع النظر عن الفريضة وكما
 هو الشهرة الثالث صحة التسليم يعرف بها المجاز كما بعد ما عدا فلا يلزم اتحادها بالزم في
 اختلاف الخطاب كصلوة وزكوة لان كان واخراج قدر مخصوص من المال مجاز اعتد
 وقد اورد عليه الدور المضمر فواستبين اذا يعرف كونه المستعمل في مجاز الا يصح سماع
 المقام الحقيقة ولا يعرف صحة سلب جميع المعاني الحقيقة الا بعد معرفة ان المستعمل في المعنى
 بل هو معنى مجازي لا احتمال الاستدراك لصحة سلب بعض معاني المشتد عن بعض فهو موقوف
 على معرفة كونه مجازا فلو ثبت كونه مجازا لصحة السلب لزم الدور اما دفعه فاجبت التحقيق
 بان المراد سلبا يستعمل فيه اللفظ مجردا عن الفريضة وما يفهم منه كونه فاما السلب الذي يعرف
 يعرف سلبا لا شك في صحة سلب المجاز عن البليدة فان يقال انه ليس رجل لا يبر ولا شارب
 يقال في قوانين ان ذلك مجرد تغير العبارة ولا مدفع السؤال والدور فيه ان مراد المجاز في
 بالاصطلاح يرجع الى عرف ذلك الاصطلاح فما يصح سلب اللفظ عنه مجردا عن الفريضة فعلم
 انه مجرد موضوع له وما يصح التسليم عن كنهه ان الموضوع له وذلك نظير ما قلنا في التبادر
 من ان المجاهل يرجع الى عرف والعالم بالاصطلاح فيما يتبادر عنهما من اللفظ مجردا عن الفريضة
 فهو الموضوع له وما ليس كذلك فهو غيره وهو صحيح لا ريب فيه فلا يرد انه مجرد تغيير عبارة فكلاهما

هذا العلم الذي لا يربط
 بين القضية الاولى
 والقضية الثانية
 هو ان القضية الاولى
 هي القضية الثانية
 من حيث الموضوع

هذا العلم الذي لا يربط
 بين القضية الاولى
 والقضية الثانية
 هو ان القضية الاولى
 هي القضية الثانية
 من حيث الموضوع

تلك المعاني ومن علمه المحقق قول هذا الكلام وهذا ذلك لفظ عند محاورين إذا لفظ
 من محاورهم يتبادر ذلك المعنى كالتحوي والنفوذ المنطوق والحكم الفعل والكلمة والوجود
 ولا يلزم منه كونه حقيقة في وجوده إلا احتمال أن يكون الحقيقة الشرعية في الجملة بعض الألفاظ
 كاستفاد من استقراء عبارات الشارع مثل الصلوة والركوع والتجويد والركعة لأخرى فلهذا لم يترك
 من ضابط اللفظ والصور والمجوز ذلك حفاظاً في صلواته لا سلام بألفاظها كما قيل
 شرعاً بلفظ كونه حكماً من عبس وأوصاها بالصلوة والركعة وإن اختلفت في الكيفية وهذا
 صريح بجماعة المحققين وأما اللفاظ التي لم يثبت فيها التحايل مثل الوجوه والشمس والكرسي
 محل ما لم يثبت كلاً من الضادتين بعدلها فمحتاج القبول في التحوي فان علم أن كان بعد فمحتاج على
 أن كان بغيره فيمكن إزادة مع الجدة وأحق الفرقة في هذا الأصل عدمها في الجملة الثاني
 بانه أصل عدم النقل وبدفع الاستفراء والتبادر نحوها كالتخصيص والتخصص ما فلهذا لم يترك
 عدم عينية الفران لو وجد مشكوك وبجمل وفيه التعريب قول استدلال العلامة والحال على
 وجود التعريب الفران ما يقول النحاة على المنع من التعريب في العينية قال في الزبدة وهذا
 الدليل نظر في الحق أن التعريب في اللفظ الذي وضعه غير العرب لغيرهم ثم استعمال العرب
 ذلك الوضع وأجره عليه أحكام كلامهم من دخول التنوين والافتقار والاضافة ونحوها
 ونحوها الحق كما حققنا المسئلة هو التفصيل وهو المختار ونحو المحققين صدر وأعلم
 أن اللفاظ غير المشتركة كالأسماء جواز وطهور ونحوها حيث يطلق في أدمة نفس المعنى وأما اللفاظ
 المشتركة كالعين والفرع والجن ونحوها فمحتاج الفرقة العينية حيث يطلق وأخلفوا في جواز
 إزادة أكثر من معنى من معاني المشتركة في إطلاق واحد فرد على أفراد الشريعة كالحق ونحوها
 اللفظ المشترك في أكثر من معنى الواحد بحيث يكون كل واحد من المعاني مطلقاً الحكم كالتعوي
 والتمسك باللفظ في كل واحد من المعاني

هذا هو الكلام في بيان أن اللفظ الواحد قد يحمل على معاني كثيرة
 وهو ما لا يخفى على من تأمل في كلام الله تعالى ونحوه
 من حيث اللفظ لا من حيث المعنى

لا يلزم من اشتاء نقض المقدم بغير
 اشتاء أو كون الثاني مقادير
 بين الامتناع من اشتاء أو كون الثاني مقادير
 العدم أو الامتناع من اشتاء أو كون الثاني مقادير

وفقاً للحكمي عن المتعوي الفاضل بكر والفاضل عبد الجبار والشافعي وأبي علي الجليلان
 اللفظ موضوع للمعنى لا بعيد الوحدة وقال فلا بد في إمكان الاستعمال بطريق الحقيقة
 وقيل لا يجوز وفصل الثالث والجواز في التثنية والجمع فسط الزام الجواز في المنفرد
 المثبت واختلف المجوزون ثالثاً في المنفرد وحقيقة في التثنية والجمع والجمع
 هو غفار محقق الحق صاحب بن رحمه الله عليه قول المشرك حقيقة في كل واحد من متنا
 للوضع إذا عين موضوع للعين الباكنة والتابعة والركبة والذهب نحوها بوضع
 في شغل فيما وضع وعين له فمحتاج الفرقة العينية ثم أعلم أن المشترك في أكثر من معنى
 واحد يصور على وجه أفاضل سبيل المجموع وعلى البديل الفرقة بينهما وبين الكل الجواز
 نحو كل من في الذات بوضع هذا الشيء الأفرادي نحو كل من في الذات بوضع هذا الشيء
 أو يستعمل في حق مجازي عام يشمل جميع المعاني وهذا هو المعنى لعموم الاشتراك ثم علم أن
 اللفظ المفرد موضوع لمعنى مفرد في حال الأفراد بخلاف آخره في التثنية والجمع ومستغلة
 في كيفية جواز العدول عما كان موضوعاً له ومستغلة في حال الأفراد بخلاف آخره في التثنية والجمع
 ولا سبيل إلى الجواز لعدم ثبوت الرخصة في هذا النوع وأما لو ثبت لوجب بضمين
 معبته وضادته فكيف يجمع بينهما وأما التثنية والجمع فمحتاج الفرقة العينية حيث يطلق
 ما منه مستغلة اللفظ بلفظ واحد فمحتاج الفرقة العينية حيث يطلق وأخلفوا في جواز
 فاستغلة المعاني في هذا المعنى خلافه في ضربه وأما الاستفراء والركعة الاحتياج إلى الفران
 والجواز خبر منه وأما جواز فصل التثنية الرخصة فان قلت أن هذا من قبيل استعمال اللفظ
 الموضوع للجنس في الكل مثلاً العباد موضوع للفرقة من مائة واحدة فإذا استعمل في فرد
 من مائة فمحتاج الفرقة العينية حيث يطلق وأخلفوا في جواز
 والجواز خبر منه وأما جواز فصل التثنية الرخصة فان قلت أن هذا من قبيل استعمال اللفظ

هذا هو الكلام في بيان أن اللفظ الواحد قد يحمل على معاني كثيرة
 وهو ما لا يخفى على من تأمل في كلام الله تعالى ونحوه
 من حيث اللفظ لا من حيث المعنى

[illegible][illegible]

الثاني في هذه القواعد والقول الرابع لان الحاجب الفعلي الثالث من الوجوب
 الواضحة وقد تبين بعضهم هذا القول الى التبدد جعل الواجب بالنسبة الى التبدد
 مطم والنسبة الى غيره محتملا للاطلاق والتقييد فيحكم بوجوب التبدد لعدم احتمال
 التقييد ويتوقف في غير السبب لا احتمال كون الوجوب شرطاً ومقتداً بالنسبة اليه
 فكون التبدد من القائلين بالوجوب مطم كما هو المشهور واعلم ان الواجب كل ينقسم الى
 المكلف في الصبي والكفائي وباعتبار المأمور به الى العيني والتخييري وباعتبار زمان
 المأمور به الى الموسع والمضيق وباعتبار مطلقه ونسبه الذات وعدمها الى الواجب
 التفسوي والغيري وباعتبار تعلق الخطاب به بالاحالة والتبع الى الاصل والنتيجة
 ينقسم الواجب بالنسبة الى مقدمته الى واجب شرط ومطلق لان المقدمه اما ان يكون
 موقفاً عليه للوجوب او موجوداً معاً فالواجب بالنسبة اليه واجب شرطاً كما لا يستطيع
 بالنسبة الى النتيجة وان كان يكون موقفاً عليه للوجود فقط فالواجب بالنسبة اليه واجب
 مطلق ولا خلاف بين الاصوليين في عدم وجوب مقدمه الواجب المشروط طاقته
 لا يجب علينا تحصيل الاستطاعة الى انما الخلاف بين الاصوليين في مقدمه الواجب
 المطلق فلهذا قيدنا الواجب بصدور الجبب بالمطلق والاقوى عندنا القول بعدم الوجوب
 مطلقاً وفاقاً لصاحب القوانين ولنا الاصل وهو عدم الوجوب عدم دلالته الا على
 باحد من الدلالات اللفظية اما المطابقة والتضمن فظاهر واما الالتزام فلا شفاء
 للزوم البين لانه لا يلزم من تصور وجوبه في المقدمه تصور وجود المقدمه واعتبار
 البين فهو واضح منقضي اذ لا يفهم بعد ملاحظة المقدمه وذو المقدمه والنسبة بينهما
 بوجوب المقدمه بمعنى انهما خطأ بين وتكليفين وفيه ما ذكرنا ان من انبأ في
 التبدد وانما فاقنا في عدم وجوبه في التبدد وانما فاقنا في عدم وجوبه في التبدد

الثاني في هذه القواعد والقول الرابع لان الحاجب الفعلي الثالث من الوجوب
 الواضحة وقد تبين بعضهم هذا القول الى التبدد جعل الواجب بالنسبة الى التبدد
 مطم والنسبة الى غيره محتملا للاطلاق والتقييد فيحكم بوجوب التبدد لعدم احتمال
 التقييد ويتوقف في غير السبب لا احتمال كون الوجوب شرطاً ومقتداً بالنسبة اليه
 فكون التبدد من القائلين بالوجوب مطم كما هو المشهور واعلم ان الواجب كل ينقسم الى
 المكلف في الصبي والكفائي وباعتبار المأمور به الى العيني والتخييري وباعتبار زمان
 المأمور به الى الموسع والمضيق وباعتبار مطلقه ونسبه الذات وعدمها الى الواجب
 التفسوي والغيري وباعتبار تعلق الخطاب به بالاحالة والتبع الى الاصل والنتيجة
 ينقسم الواجب بالنسبة الى مقدمته الى واجب شرط ومطلق لان المقدمه اما ان يكون
 موقفاً عليه للوجوب او موجوداً معاً فالواجب بالنسبة اليه واجب شرطاً كما لا يستطيع
 بالنسبة الى النتيجة وان كان يكون موقفاً عليه للوجود فقط فالواجب بالنسبة اليه واجب
 مطلق ولا خلاف بين الاصوليين في عدم وجوب مقدمه الواجب المشروط طاقته
 لا يجب علينا تحصيل الاستطاعة الى انما الخلاف بين الاصوليين في مقدمه الواجب
 المطلق فلهذا قيدنا الواجب بصدور الجبب بالمطلق والاقوى عندنا القول بعدم الوجوب
 مطلقاً وفاقاً لصاحب القوانين ولنا الاصل وهو عدم الوجوب عدم دلالته الا على
 باحد من الدلالات اللفظية اما المطابقة والتضمن فظاهر واما الالتزام فلا شفاء
 للزوم البين لانه لا يلزم من تصور وجوبه في المقدمه تصور وجود المقدمه واعتبار
 البين فهو واضح منقضي اذ لا يفهم بعد ملاحظة المقدمه وذو المقدمه والنسبة بينهما
 بوجوب المقدمه بمعنى انهما خطأ بين وتكليفين وفيه ما ذكرنا ان من انبأ في
 التبدد وانما فاقنا في عدم وجوبه في التبدد وانما فاقنا في عدم وجوبه في التبدد

انما يكون في حق الشارع الثاني
 بوضع ذلك الفعل من احكام التكليفين
 من فعله انما هو الفاعل المبادى فيه
 كفاية كما يجب ان يابى المسلمين غيب
 ادلال الكفار وانما فعل الشارع منه
 يحصل بقطع الكل بفعل الغرض
 بقطع اقطارها من كل شعاع
 فانما هو في هذه المقام
 انما هو في هذه المقام

انما يكون في حق الشارع الثاني
 بوضع ذلك الفعل من احكام التكليفين
 من فعله انما هو الفاعل المبادى فيه
 كفاية كما يجب ان يابى المسلمين غيب
 ادلال الكفار وانما فعل الشارع منه
 يحصل بقطع الكل بفعل الغرض
 بقطع اقطارها من كل شعاع
 فانما هو في هذه المقام
 انما هو في هذه المقام

يحكم اهل العرف بانه امثل امثاله واحداً ان كان له مقدمتان لا تخصي احدهما القائلون
 بالوجوب مطم بالاجماع نقله جماعة بل ادعى بعضهم الضرورة وبان المقدمه لو لم تكن
 واجبه لزم احداً من امثاله من التكاليف الى اخره وجب الواجب عن كونه واجباً وكلاهما با
 اما الملازمة فلا بد لو لم تكن المقدمه من خارجها فاما ان يبقى التكليف في المقدمه
 اولاً فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ولما بطلان الالتزام فظاهر بوجوب افعاله من الاجماع
 فان الاجماع في المسائل الاصولية لم يقل دليل على تخييره ولا ينبغي ان يكون مراد المسند
 بالاجماع بل الضرورة الوجوب التبعي لا الوجوب الاصيل في محل النزاع الثاني ولما وجب
 التبعي فحين ايضاً فان يكون به واما عن الثاني فيا نقض اولها لانه لا يعصبنا فاما ان
 يبقى الواجب على صفة الوجوب ولا فاما هو وجوبه فهو حواشياً وبالمرحله ثانياً وهو ان
 المقدمه لا يصبر منعاً انما المنع هو طلب الامور المأموره بشرط عدم
 المقدمه واما طلبه من حال عدم المقدمه ولا بشرط عدم المقدمه فغير منع وتطير بكيفية
 الكفار بالفرع حال الكفر لان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار لانه بنفسه
 نسب التكليف الى وجوب المقدمه منعاً لا يقال بضرر الامر بجواز ترك المقدمه منع
 التكليف بل في المقدمه فمع ولا يصدر مثل ذلك عن الحكم لانا نقول هذا التخيير
 انما هو بحكم العقل لا الشرع فمع لم يرد في وان ارد على هذا بانه كيف ينفلح حكم العقل
 عن حكم الشرع وبعد تامل في ثمر النزاع وهي تعدد الثواب لافعال العقل
 التزم على القول بوجوب المقدمه وعدم التعدد على القول بالوجوب يبقى لك
 في عدم فيج ذلك عن الحكم واستدل القائلون بوجوب التبدد عن غيرهما اما في الثاني
 فيما من دليل القائلين بعدم الوجوب ولما في الاول فبان السبب لا يختلف عن سبب
 على ان يكون في حق الشارع الثاني
 بوضع ذلك الفعل من احكام التكليفين
 من فعله انما هو الفاعل المبادى فيه
 كفاية كما يجب ان يابى المسلمين غيب
 ادلال الكفار وانما فعل الشارع منه
 يحصل بقطع الكل بفعل الغرض
 بقطع اقطارها من كل شعاع
 فانما هو في هذه المقام
 انما هو في هذه المقام

يحكم اهل العرف بانه امثل امثاله واحداً ان كان له مقدمتان لا تخصي احدهما القائلون
 بالوجوب مطم بالاجماع نقله جماعة بل ادعى بعضهم الضرورة وبان المقدمه لو لم تكن
 واجبه لزم احداً من امثاله من التكاليف الى اخره وجب الواجب عن كونه واجباً وكلاهما با
 اما الملازمة فلا بد لو لم تكن المقدمه من خارجها فاما ان يبقى التكليف في المقدمه
 اولاً فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ولما بطلان الالتزام فظاهر بوجوب افعاله من الاجماع
 فان الاجماع في المسائل الاصولية لم يقل دليل على تخييره ولا ينبغي ان يكون مراد المسند
 بالاجماع بل الضرورة الوجوب التبعي لا الوجوب الاصيل في محل النزاع الثاني ولما وجب
 التبعي فحين ايضاً فان يكون به واما عن الثاني فيا نقض اولها لانه لا يعصبنا فاما ان
 يبقى الواجب على صفة الوجوب ولا فاما هو وجوبه فهو حواشياً وبالمرحله ثانياً وهو ان
 المقدمه لا يصبر منعاً انما المنع هو طلب الامور المأموره بشرط عدم
 المقدمه واما طلبه من حال عدم المقدمه ولا بشرط عدم المقدمه فغير منع وتطير بكيفية
 الكفار بالفرع حال الكفر لان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار لانه بنفسه
 نسب التكليف الى وجوب المقدمه منعاً لا يقال بضرر الامر بجواز ترك المقدمه منع
 التكليف بل في المقدمه فمع ولا يصدر مثل ذلك عن الحكم لانا نقول هذا التخيير
 انما هو بحكم العقل لا الشرع فمع لم يرد في وان ارد على هذا بانه كيف ينفلح حكم العقل
 عن حكم الشرع وبعد تامل في ثمر النزاع وهي تعدد الثواب لافعال العقل
 التزم على القول بوجوب المقدمه وعدم التعدد على القول بالوجوب يبقى لك
 في عدم فيج ذلك عن الحكم واستدل القائلون بوجوب التبدد عن غيرهما اما في الثاني
 فيما من دليل القائلين بعدم الوجوب ولما في الاول فبان السبب لا يختلف عن سبب
 على ان يكون في حق الشارع الثاني
 بوضع ذلك الفعل من احكام التكليفين
 من فعله انما هو الفاعل المبادى فيه
 كفاية كما يجب ان يابى المسلمين غيب
 ادلال الكفار وانما فعل الشارع منه
 يحصل بقطع الكل بفعل الغرض
 بقطع اقطارها من كل شعاع
 فانما هو في هذه المقام
 انما هو في هذه المقام

انما يكون في حق الشارع الثاني
 بوضع ذلك الفعل من احكام التكليفين
 من فعله انما هو الفاعل المبادى فيه
 كفاية كما يجب ان يابى المسلمين غيب
 ادلال الكفار وانما فعل الشارع منه
 يحصل بقطع الكل بفعل الغرض
 بقطع اقطارها من كل شعاع
 فانما هو في هذه المقام
 انما هو في هذه المقام

الحق بغيره سم مفاد ما لا يحل التزاع في هذه المسئلة بملن مخر على وجهين
 الاول ان الايمان بالماورى على وجهه هل هو مسقط للايمان به ثانيا ام لا والثاني ان يكون
 معنى الاجزاء انه هل يمكن ان يكون مع هذا الامر اخر بفعلة ثانيا ام لا والظاهر ان محل التزاع
 هو الاول والثاني اذ على هذا يكون التزاع بين الفريقين لفظيا والثاني ان اجزاء كون الفعل
 مسقطا للتعبد به وقيل هو عبارة عن اسقاط القضاء او كما لو انظر في ذلك تفسيره
 والثالثه معني كون الامر مقضيا للاجزاء انه اذا اني الماور على ما هو مقضى الامر مستحجا
 للشرط المستفاده من الشرع فلا ينبغي عليه تكليف ثانيا هل السقوط بالنسبة لكل واحد
 من الاحوال او بالنسبة الى جميع الاحوال مثلا من يتم لعذر عدم الماء ثم تمكن من الماء في
 فعله مخبر هذا المقدم ما علم ان الجميع
 ارادة الفعل والثالث حال في واحد
 من غير سبيل ما الواحد الجيد
 فهو ايتم حال التزاع في جميع
 الاجزاء فيبطل الجميع
 انى عدمه في جميع
 الله والقسط
 منع بعض المعنى
 رعا القدر الثاني
 ونظر في ما يجب
 في الخليل الثاني
 من القدر الثاني
 من الثاني

2

على ان يكون هذا المطلوب فكذلك يتحقق بقوله اطلب منكم علم الزنا في هذا الشهر
 على ان يكون الضد بهذا الطلب لا دلالة في اللفظ على احد التقيدين والتحقيق
 في الجواب ان يتثبت بعموم الحكمة بان يقال طلب التزك مطلقا واذ اذ التزك
 في وقت غير معين اغراء بالجهل فوقع في كلام الحكمه بنقض جملة على العموم اخرج القائل
 بعدم دلالة التهي على التكرار ومنهم علم الهدى في تحريمه ان لا يكرر الاوامر والنواهي
 وغيرها ما اخذت من المصادر الخالصة من اللام والتوين وهي حصة في الماهية لا أثر
 شيء ولا يزيد الهبة على المادة الا طلب تلك الماهية والاصل علم محو شيء آخر
 وبان التهي فلا تسئل نارة في التكرار كما ناهوا واره في غيره كصلوة الحاجب للحاجز
 والاشترار خلافا للاصل فثبت كونه حصة في الفعل المشرى واجبت بان طلب
 التزك وان كان مطلقا لكنه لما وقع في كلام الحكمه واره ترك الطبيعة في وقت غير
 اغراء بالجهل فلا بد ان يحل على العموم وايضا ان ترك الفعل في زمان دون زمان هو
 عادي المكلف عن مخارج الى التهي ولو لم يكن التهي للذم لكان صدوره على التام
 عبثا فان قلت عبثية غير لازمة وانما يلزم ان لم يكن التهي للفورط فلا تمان العلية
 الغيبي من يقول بعدم الذم يجوز بالترجيح فالعبثية لازمة وبان التكرار العادة لا
 عليه الثواب العقاب بالترك الامتناع بترك الثواب العقاب التحقيق فاما نحن فيه
 ان يقال ان اريد دلالة التهي على التكرار عليه لا دلالة الخارجية من قبل
 عموم الحكمة والتبادر فالحق دلالة التهي على التكرار فصل لا نزاع عند العلماء
 في جواز اجتماع الامر والتهى في شيء واحد بالجنس النوع كالسجود لله تعالى والتمسك بالحق
 خلافا لبعض المعتزلة حيث جعل الحسن الفصح من مقتضيات الماهية الجسمية حيث قال
 في جواز اجتماع الامر والتهى في شيء واحد بالجنس النوع كالسجود لله تعالى والتمسك بالحق
 خلافا لبعض المعتزلة حيث جعل الحسن الفصح من مقتضيات الماهية الجسمية حيث قال

[illegible]

ما لا يتحقق من حيث انفسه ولا يجوز تركه من حيث انه جازي ومثل الصلوة في المسجد فان
 المستحب والموجب متضادان ومثل افضل افراد الواجب الجبري كالصوم بالنسبة الى الصوم
 الى غيره ذلك ولا يبعد ان يكون التراجع بين الفريقين لفظيا لان من قال يعلم جواز اجراء
 الامر والتقي من يقول بان منعلق الاوامر والنواهي هو الامر الذي يقول بجواز اجراء
 الامر والنهي هو من القائلين بان منعلق الاوامر والنواهي من القائلين بان منعلق الاوامر
 والنواهي هو الكلي فالتمس تحقيق المبني وحقق ما يقال ان التحقيق هو القول بالاجز
 فصل اول اعلم انهم اختلفوا في ان التقي هل يد على الفساد في العبادات المما
 ام لا حيث ورد التقي بغيره وان نفسه او خارج عنه وقيل يجوز في الطلب لا بد
 من تحقيق معنى العبادات والمعاملات فتقول المراد بالعبادة ما احتاج صحته الى تيقن
 المعاملات مما لا يحتاج صحته الى تيقن سواء كان واجبا كفضل الثياب لاولي ومن احو
 والافعال ولذلك لا نقول بان عبادة الفيل من غل ثوبه من دون طاعة والمراد من التقي
 هنا في العبادات هو موافقة الامر واسقاط القضاء من الفسق في العبادات عدم موافقة
 الامر من التقي في المعاملات هو ترتيب الارش من الفسق اما لا يثبت عليه الا في التقي
 هذا فنقول الاصل في العبادات والمعاملات الفسق لان الاحكام الشرعية كلها توقيفية
 موقوفة على بيان الشارع ومن جملة الاحكام التقي والاصل عدم موافقة ما في ثوبه فلا بد
 ما يقال ان الفسق ايضا من الاحكام الشرعية فلا بد لمن يمان من الشارع لا نقول ان
 الفسق لا يحتاج الى دليل في جميع موارد بل يكفي عدم الدليل في ثبوت الفسق لان عدم
 الدليل دليل الغم فقول بعض الفقهاء باصالة التقي واصالة الجواز في المعاملات لعل
 مرادهم من الاصل هو الاصل الثاني المستنبط من قوله او فاما بالصوم والافعال
 الذي هو من الاصل الاول المستنبط من قوله او فاما بالصوم والافعال الذي هو من الاصل الاول

العبادات المذكورة مطلقا كقولنا اصل ولا فصل في الحام فاذا اخرج الاجماع مما يتعلقوا
 التي بفعل العبادة لا يجوز بطريق او نحو قول الشارع لا فصل في الحام ان هذه من هذه
 الصلوة خارج من فعلها كما هو المعنى المذكور مع ان هذه الصلوة واجبة مستحبة ومع
 الوجوب والاستحباب وجود حان الفعل اتمام المنع من التقي ومع عدم المنع وكيفية جمع
 رجحان الفعل مع رجحان التقي الثالث اذا امر عبده بخاطبة ثوبه من الكون في مكان
 مخصوص ثم خاطبه في ذلك المكان فانا نقطع انه مطيع طامس نحو الامر بالخاطبة والتقي
 الكون واجب عن الاول بان الكلي لا وجود له الا بالامر فلا يكون وجود الكلي في الخارج فيج
 التكليف فالمراد بالتكليف الكلي هو الجاد الفرض وان كان منعلقا بالكلي على الظاهر و
 بان الكلي ممكن بالواسطة يمكن فيصح تعلق التكليف بفعل الكلي واجب عن الثاني بان معني
 كراهة العبادات هو كونها اقل ثوبا باطل من جرح حتى تقول بان التكليف يجمع التراجع مع الجرح
 وعن الثالث ان وجود الخاطبة توصلي لا مانع من اجتماع مع حرام بخلاف ما ذهب اليه
 للمنفرد بان الامر لا يحد الفعل والتقي طلب لعله فاليجب بينهما في امر واحد منع وتعدد
 التقي مع احد المتعلقين اذا امتنع امتناعا من لزوم اجتماع المتنافيين في ثوب واحد
 لا يندفع الابتعاد والمتعلق بحيث بعد في الواقع امرين هذا ما موربه وذلك في غير
 البين ان التعدد بالجملة لا يقتضي ذلك واجب عنه فان زاد بقوله بحيث بعد في الواقع
 امرين في لزوم تعدد ما في الحسن ضاده ظاهر وان زاد مطلق التعدد فلا بد انهما متعد
 ولم ينفذ احد التحقيقين في الخارج بسبب اتحاد الفرض ولم يصير شيئا ثالثا انهم لم يمتنع
 في الحقيقة متضادان في نظر الحق ذلك كاف في اخلاف اللزوم على انه ورد في الشرع في
 غاية الكثرة مثل الحب الذي ينسل اوم الجمرة غدا واحدا عن الجنبلة والجمرة يجوز ترك هذا
 في الجملة والجملة من الحب الذي ينسل اوم الجمرة غدا واحدا عن الجنبلة والجمرة يجوز ترك هذا

ما لا يتحقق من حيث انفسه ولا يجوز تركه من حيث انه جازي ومثل الصلوة في المسجد فان
 المستحب والموجب متضادان ومثل افضل افراد الواجب الجبري كالصوم بالنسبة الى الصوم
 الى غيره ذلك ولا يبعد ان يكون التراجع بين الفريقين لفظيا لان من قال يعلم جواز اجراء
 الامر والتقي من يقول بان منعلق الاوامر والنواهي هو الامر الذي يقول بجواز اجراء
 الامر والنهي هو من القائلين بان منعلق الاوامر والنواهي من القائلين بان منعلق الاوامر
 والنواهي هو الكلي فالتمس تحقيق المبني وحقق ما يقال ان التحقيق هو القول بالاجز
 فصل اول اعلم انهم اختلفوا في ان التقي هل يد على الفساد في العبادات المما
 ام لا حيث ورد التقي بغيره وان نفسه او خارج عنه وقيل يجوز في الطلب لا بد
 من تحقيق معنى العبادات والمعاملات فتقول المراد بالعبادة ما احتاج صحته الى تيقن
 المعاملات مما لا يحتاج صحته الى تيقن سواء كان واجبا كفضل الثياب لاولي ومن احو
 والافعال ولذلك لا نقول بان عبادة الفيل من غل ثوبه من دون طاعة والمراد من التقي
 هنا في العبادات هو موافقة الامر واسقاط القضاء من الفسق في العبادات عدم موافقة
 الامر من التقي في المعاملات هو ترتيب الارش من الفسق اما لا يثبت عليه الا في التقي
 هذا فنقول الاصل في العبادات والمعاملات الفسق لان الاحكام الشرعية كلها توقيفية
 موقوفة على بيان الشارع ومن جملة الاحكام التقي والاصل عدم موافقة ما في ثوبه فلا بد
 ما يقال ان الفسق ايضا من الاحكام الشرعية فلا بد لمن يمان من الشارع لا نقول ان
 الفسق لا يحتاج الى دليل في جميع موارد بل يكفي عدم الدليل في ثبوت الفسق لان عدم
 الدليل دليل الغم فقول بعض الفقهاء باصالة التقي واصالة الجواز في المعاملات لعل
 مرادهم من الاصل هو الاصل الثاني المستنبط من قوله او فاما بالصوم والافعال
 الذي هو من الاصل الاول المستنبط من قوله او فاما بالصوم والافعال الذي هو من الاصل الاول

قلنا
الاجماع في اللغة الغرض منه
عند الخاص من هذا الخاص من هذا
من قاله واتفقوا في هذا
الامام على ان يكون في عصرهم
هو اتفاق جميع علماء الامم و
انما هو ان يقول ان لا يضاف
الحق في اجماع الحق وانما كشف
الافان اجماع الحق وانما كشف
عن اجماع الامام المعصوم فانما
هذه زمان اجماع الغالب فانما
الاجماع في اللغة الغرض منه

فصل في قولنا ان لا يضاف
الاجماع في اللغة الغرض منه
عند الخاص من هذا الخاص من هذا
من قاله واتفقوا في هذا
الامام على ان يكون في عصرهم
هو اتفاق جميع علماء الامم و
انما هو ان يقول ان لا يضاف
الحق في اجماع الحق وانما كشف
الافان اجماع الحق وانما كشف
عن اجماع الامام المعصوم فانما
هذه زمان اجماع الغالب فانما
الاجماع في اللغة الغرض منه

ابصارنا في باب الغرض وان كان
مختلفا في اللفظ حاصل مدرك
خلاف هذا الاول بمناه كاشف
هاتج اجماع الامم ان على بالغالب اجماع
ان جميع ائمتنا متفقون في ذلك لان
الامام المعصوم

في هذا الباب
في هذا الباب
في هذا الباب
في هذا الباب
في هذا الباب
في هذا الباب
في هذا الباب
في هذا الباب
في هذا الباب
في هذا الباب

علم ان الفرق على
المدعى على حاله
كان سقاى بغيره
الاجماع في اللغة الغرض منه
عند الخاص من هذا الخاص من هذا
من قاله واتفقوا في هذا
الامام على ان يكون في عصرهم
هو اتفاق جميع علماء الامم و
انما هو ان يقول ان لا يضاف
الحق في اجماع الحق وانما كشف
الافان اجماع الحق وانما كشف
عن اجماع الامام المعصوم فانما
هذه زمان اجماع الغالب فانما
الاجماع في اللغة الغرض منه

علم ان الفرق على
المدعى على حاله
كان سقاى بغيره
الاجماع في اللغة الغرض منه
عند الخاص من هذا الخاص من هذا
من قاله واتفقوا في هذا
الامام على ان يكون في عصرهم
هو اتفاق جميع علماء الامم و
انما هو ان يقول ان لا يضاف
الحق في اجماع الحق وانما كشف
الافان اجماع الحق وانما كشف
عن اجماع الامام المعصوم فانما
هذه زمان اجماع الغالب فانما
الاجماع في اللغة الغرض منه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 قل يا أيها الذين آمنوا
 اتقوا الله وأطيعوا
 الله وأطيعوا ربكم
 ذلكم خير لكم إن كنتم
 تعلمون قل يا أيها
 الذين آمنوا لا تأكلوا
 أموالكم بينكم بالباطل
 بل بغيره بالعدل
 فكلوا مما اكتسبتم
 وما ينقلب عليكم
 الآية قل يا أيها
 الذين آمنوا لا تأكلوا
 أموالكم بينكم بالباطل
 بل بغيره بالعدل
 فكلوا مما اكتسبتم
 وما ينقلب عليكم
 الآية

هذا القول من منفع على قولهم تقدم كلام التفسير وورد عليه ان التكليف طاعة الله تعالى
 ان لم يكن له فرد ظاهر منصرف اليه في الاول فاما ان يعلم ان التسول بغير الحال على الطريقة
 التي وضعت في التفسير لا يرد على سواه علم انه لا يعلم او جهل حاله في الاول لا يجوز
 في الجواب بل ينصرف الى الوافعة كيف وضعت وفي الثاني يحمل على العموم ان يكون له فرد ظاهر
 ينصرف اليه وتفصيل القاعدة الثانية ان الناطق لما نقل قول المعصوم او فعله سواء علم
 الفعل ام لا فالاول كما لو اخذ المال من يد مسلم بشاهدين وعين والثاني كما لو اخذ المال من يد
 زاني لم يعلم وجهه فلا يجوز التعدي وهذه مما يقولون له فضاها الاحوال وان كانت كاهلها لو لم يعلم
 والحق ان لو شل الشائل مثله عما يشاء لم يستفصل المحقق من حيث الكيفية والكمية
 السائل من العموم مع قيام الوجود بخلاف ما ينزل منزلة العموم كما نزل عن غير ضابطه الباطن
 والمدينة المشرفة فقال خلق الله الماء طهورا لا ينجس نجاسة ولا يحل ولا يحرر منزلة العموم
 ولما اذا اجاب المحقق طريق الاجمال حيث لا يستدل بكيفية حقيقة الحال فلا يعلم بوجود الاجمال
 مكل ضبطة له كحكمة اذا لا تنقض اليقين الا باليقين مثله لا ينكحهم فصل اخلف
 الاصوليون في الفاظ التي وضعت لخطاب المشاهدة كما في افعال الناس وبالنسبة اليها من افعالهم
 افعالهم في الامور المتأخرين عن زمن الخطاب ام لا فاضطربوا اكثر اهل الخلاف على التأويل بالاول
 والحق هو الثاني واستدل المخاربان بخطاب المعلوم في غير افعالهم المتبادر والمستدرك
 وللزوم حكم الله نعم بادم كان حكم لكل شيء فكذلك حكم كل شيء كان حكم بكل شيء منهم ما مودع
 باحكام مستعدة واما الفرق بين المعلوم من قبل كونه وجوده وبعد كونه وجوده فمعرفة
 الفعل والنقل والذي يظهر من الاشاعرة من جواز خطاب المعلوم فلا وجه له والظاهر ان
 هذا القول من منفع على قولهم تقدم كلام التفسير وورد عليه ان التكليف طاعة الله تعالى

الامم مطلوب منه والمفروض عدم المطلوب منه فبعض الطلب يستفاد من الذي هو المطلوب
 منه وانما بان التكليف شرط في الفهم فاذا لم يجد تكليف الغافل والضيق والمجون مع
 كونهم موجودين في زمن التكليف المعلومين بطريقا وفي الثاني بان هذه الالفاظ
 موضوعها للمخاطبين بنقل الواضع والتبادر وصحة سائر الخطابات عن خطاب المعلومين
 فاستعمالها في غير المخاطبين استعمال في غير ما وضع له فلا بد في استعمال اللفظ في غير
 وضع له من الجواز الاستعمال وجود الفريضة اما الفريضة فمفقودة واما الجواز الاستعمال
 فمستعمل لما يقتضيه استعمال الخطاب المعلوم واعترض عليه بان الطلب خطاب المعلوم
 انما يكون فيما اذا كان على سبيل التخصيص اذا كان على سبيل التعليق فلا يرد فيه واجبة
 اما الاول فبانه لا يقتضي ان الطلب لا يحقق المنسب من المفروض عدم المطلوب منه
 وان الطلب التعليق لا يحصل له في المعلوم وانما فانه على هذا يستلزم كون جميع الخطابات
 الشفاهية مجازا ان اراد التعليق ان يرد استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي على
 سبيل البدلية فهو مستحيل لما يقتضيه عدم جواز استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي
 للزوم التخصيص وورد عليه بان جميع الخطابات معلقة على شرط التكليف كالمبلغ والغافل
 الغدرة وذلك لشرطه بخلاف النسبة الى الشخص المكلفين من حصوله الشرط المقتضى
 يكون مكلفا بذلك الخطاب من لم يحصل له فلا يكون مكلفا فاما ان هذا لا يكون حقا
 مستعدة فكلما اقتضى فيه لا يلزم استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي وورد بان
 الخطابات المشروطة لا يقتضي بقاء الشرط بل يقتضي بقاءه ان التعليق لا يقتضي
 العالي والعواطف كذا ورد من هذا القبيل فلا بد ان يحمل على ان الواجب كذا والفاقد
 حكمه كذا والعرض من التعليق بشرطه وعلما ان الحال ان الفاذا فاذا صار واجدا يكون ممكنة
 رواه

فيكون المطلوب منه والمفروض عدم المطلوب منه فبعض الطلب يستفاد من الذي هو المطلوب منه

[illegible]

و انما كمالها في شربها
كانت افضل من طلوع و قد
تلا من اربع اشهر اخفقت
ما يحل

[illegible]

2

من لا يثبت في العلم ان الله تعالى لا يخلو عن
 ان الظاهر ان الله تعالى لا يخلو عن
 ان الظاهر ان الله تعالى لا يخلو عن

من هذا القبيل تخصيص العرف بالنسبة الى جزء من هذا القبيل
 فيه نظر لان من التخصيص بالمعنى الاول لا بد من سبق تعريف العام ان العام هو اللفظ الاول
 للدلالة على استغراق جزاء او جزئياته والتفصيل بالجزء ليعمل العرف على هذا يكون
 تخصيص العرف بالنسبة الى جزء من قبيل فصل العام على بعض ما بناه في قوله تعالى ان الله
 في حاشية على الزيادة والاضاطة كل ما يصح توكل به كل بضم تحصيله ما عرّف على ان هو
 ما رتب احد التخصيص لا يوكّد بكل وهو كالتعريف لا يوكّد بكل ولا تخصيص بالتخصيص
 بالمعنى الاول ثم التخصيص ان لا يستعمل بنفسه بل يكون محتاجا الى انتظام الغير اليه فيقول
 والاول يستعمل بالتخصيص المتصل والثاني بالتخصيص المتصل المتصل على وجه اقسام
 الاول الشرط هو اكرم العلماء ان دعوى في الخير انما هي انما الصفه هو اكرم الرجال العلماء
 والثالث الغائب هو اكرم العلماء انما هي انما الصفه هو اكرم الرجال العلماء
 العرب منهم وان كان بعضهم لم يعد هذا من التخصيص والحق خلافه وانما من الاستثناء
 المتصل هو اقل الكافور الذي لا ينفك عن التخصيص بالاستثناء بالمتصل يخرج المتقطع فالتعريف
 هذا خارج واعلم ان من التخصيص ما يخرج المذكور كالاستثناء والغائب فانها خارجا عن المذكور
 بعد ذلك وانما هو ما يخرج عن المذكور كالاقسام الثلاثة الباقية الشرط والصفة والبدل
 اما المتصل فهو على قسمين محض عطف كقوله نعم خالو كل شيء فاعقل فاض ان المراد من نعمي
 غير انهم اذا الكلام في المحكمات لا الواجب لوجوده غير ان القبا فانه لم يعمل على انما
 وقوله يخرجون يومهم بايديهم فاعرف انما الالباب لا ايضا تخصيص اللفظ كقوله تعالى
 لكم في الارض مما فان الدليل اللفظي وهو قوله نعم ولا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقوله
 حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وقوله نعم والمتحفة والموقوفة والمزينة يخرج من ذلك

من لا يثبت في العلم ان الله تعالى لا يخلو عن
 ان الظاهر ان الله تعالى لا يخلو عن
 ان الظاهر ان الله تعالى لا يخلو عن

من لا يثبت في العلم ان الله تعالى لا يخلو عن
 ان الظاهر ان الله تعالى لا يخلو عن
 ان الظاهر ان الله تعالى لا يخلو عن

من الالفاظ دالة على ان المبدء مما في الارض غير المذكورات ويقول رجال العلماء يقول
 لم يحجى بهذا فاعرف هذا فاعلم انهم اختلفوا في ان العام المتخصص بعد التخصيص هو المذكور
 حقيقة في الباقي وبجاء او حقيقة ان كان الباقي غير منحصرا حقيقة او حقيقة ان تخصيصه بتفصيل
 على قول والقول الاول منسوب على بعض الجاهل والثاني منسوب الى كثير الاصوليين الثالث
 منسوب الى بكر الرازي والراعي منسوب الى العلامة في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 ابو الحسن وفي قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 كافي الكل انهم لا يشتركون والمجاز غير مناصح القائلون بكونه حقيقة في الباقي فمجموع
 الاول ان اللفظ كان متناولا حقيقة بالاتفاق والتساؤل باق ومقالهم من قوله
 لم يتغير عما طرأ عدم تساؤل الغير والثاني ان الباقي ليس هو اللفظ وذلك لبل الحقيقة
 الجواب عن الاول ان الله انما زاد من تناوله حقيقة بثبوت التناول في نفس الوقت الواقع اعني زاد
 بالحقيقة الحقيقة السببية فلا يثبت الحقيقة المصطلحة للبحث عنها اعني الحقيقة اللفظية
 وان زاد من تناوله لغو ان الحقيقة المصطلحة فمفهوم حقيقة في الباقي اذا اللفظ حقيقة
 في الجمع كما هو المفروض فلو كان حقيقة في الباقي ايضا كما هو المفروض في الاشتراك
 قبل ان الباقي داخل في الجمع واللفظ الذي يدل عليه الباقي قلنا الظاهر لا
 العام على كل واحد من الافراد مفرد او بشرط لا غير الموضوع له اذا الموضوع له لفظا عاما
 كل فرد بدون قيد الانفراد ولا بد لجماع لا يقال ان لا بشرط لا باق في شرط لا لا
 نقول ان الوضع توقيفية ولم يثبت من الواضع الوضع لهذا البناء عن التنايل المعنى
 السبق الى الذهن بالقرينة وبدونها سبق الغوم وسبق البعض علامات المجازات من
 قال بانه حقيقة ان بقى غير منحصرا من الغوم حقيقة هو كون اللفظ دالة على امر غير منحصر

ان معنى العموم حقيقة هو كون اللفظ ذا اعملى امر غير محصور في عدد ولا يمتنع كون معنى
 العموم كذلك بل معنى العموم تناول الجميع فصار ان لغيره اعملى فان لم يكن بانه حقيقة
 ان خص لغيره مستقلا بانه لو كان التقييد بما لا يستلزم موجبا للوجود في نحو الرجال
 المستلزم مما قبله بالصفة وكرم حتى يتم ان دخلوا مما قبله بشرط ذكر الناس لا يجهل انما
 قبله بالاستثناء لكان نحو المستلزم للجماعة والمسلم للجنس والعهد واللف سنة الاحقر
 مجازات واللوازم الثلاثة اطلاقا الا ان كانا جامعا واما الاجرة في التزام الخصم بان
 الملازمة ان كل واحد من المذكورات يفيد يفيد هو كاجرة له وقد صار له معنى غير ما يقع
 له اوله ويبدنه للمفول عنه ومعنى للمفول اليه ولا يحمل عنه وقد جعلنا ذلك موجبا للتردد
 فالق في حكمه وايضا لفظ العام حال انضمام المخصص المتصل به من قبل البعض في الباقي
 بعد الاجزاء والاما في شئ يفيد المخصص الجواب ان اذا كان لفظا مسلما في المكون
 حقيقة مع تغير معناه سبب التقديم فهو ممتنع فكيف يدعى اليه الوفاق فان اذ ان المستلزم
 حقيقة في الجماعة والمسلم في الجنس والعهد فهو ثابت حقيقة المركب من حيث التركيب
 من حيث انه حقيقة في المعنى مفرد وهو خارج عن محل النزاع والحاصل ان المسند كان اذا
 بالمعانيه مقابلية المركبات التي هي موضوعه بوضع نوعي على المفردات المشقة الموضوعه
 بالواضع التوقي للمعانيه بالاجزاء متعدده مع قطع النظر عن الاخطاء المتفرقة في الاجزاء
 فلا يربطه ليس من محل النزاع وان اذ اذ مقابلية بعض الاجزاء على الاجزاء الاخر فلا يثبت
 في المقابلة على الكلام في المثال الاجرة وهو قوله نعم الحسنه الاخير علماء في جملة
 مقبسا عليه لعل الخصم فائل بالفرق بين اتمام العدد وغيره لانه جعله لغيره فذلك
 على كونه مسلما عنده والتحقيق في الجواب عن الفرق بينهما ما وجبت الخصم بان اتمامه بالالف

ان معنى العموم حقيقة هو كون اللفظ ذا اعملى امر غير محصور في عدد ولا يمتنع كون معنى
 العموم كذلك بل معنى العموم تناول الجميع فصار ان لغيره اعملى فان لم يكن بانه حقيقة
 ان خص لغيره مستقلا بانه لو كان التقييد بما لا يستلزم موجبا للوجود في نحو الرجال
 المستلزم مما قبله بالصفة وكرم حتى يتم ان دخلوا مما قبله بشرط ذكر الناس لا يجهل انما
 قبله بالاستثناء لكان نحو المستلزم للجماعة والمسلم للجنس والعهد واللف سنة الاحقر
 مجازات واللوازم الثلاثة اطلاقا الا ان كانا جامعا واما الاجرة في التزام الخصم بان
 الملازمة ان كل واحد من المذكورات يفيد يفيد هو كاجرة له وقد صار له معنى غير ما يقع
 له اوله ويبدنه للمفول عنه ومعنى للمفول اليه ولا يحمل عنه وقد جعلنا ذلك موجبا للتردد
 فالق في حكمه وايضا لفظ العام حال انضمام المخصص المتصل به من قبل البعض في الباقي
 بعد الاجزاء والاما في شئ يفيد المخصص الجواب ان اذا كان لفظا مسلما في المكون
 حقيقة مع تغير معناه سبب التقديم فهو ممتنع فكيف يدعى اليه الوفاق فان اذ ان المستلزم
 حقيقة في الجماعة والمسلم في الجنس والعهد فهو ثابت حقيقة المركب من حيث التركيب
 من حيث انه حقيقة في المعنى مفرد وهو خارج عن محل النزاع والحاصل ان المسند كان اذا
 بالمعانيه مقابلية المركبات التي هي موضوعه بوضع نوعي على المفردات المشقة الموضوعه
 بالواضع التوقي للمعانيه بالاجزاء متعدده مع قطع النظر عن الاخطاء المتفرقة في الاجزاء
 فلا يربطه ليس من محل النزاع وان اذ اذ مقابلية بعض الاجزاء على الاجزاء الاخر فلا يثبت
 في المقابلة على الكلام في المثال الاجرة وهو قوله نعم الحسنه الاخير علماء في جملة
 مقبسا عليه لعل الخصم فائل بالفرق بين اتمام العدد وغيره لانه جعله لغيره فذلك
 على كونه مسلما عنده والتحقيق في الجواب عن الفرق بينهما ما وجبت الخصم بان اتمامه بالالف

تمام المدلول وان الاجزاء وقع قبل الاسناد والحكم والتحقيق خلافه لان في كل واحد من هذه
 في الاستثناء فقول خلفوا في فهم الالاف في الاستثناء من جهة كونها اخصا
 الظاهر قبل ان المراد بالعشر مثالا في قولنا العشرة الاثنته هو معناه الحقيقي في آخر
 الثالث واسناد الحكم الى الباقي اعني التبعة فعل هذا القول ليس في الكلام الاسناد واما
 وذهب السكاكي في القناع على ان المراد بالعشر هو التبعة والاستثناء فشره الجواز
 وذهب الفاضل ابو بكر الى ان مجموع العشرة الاثنته اسم لسبعة كلفظ سبعة في قوله
 اوسطها بطلان القول الاول والاجرة باطلان قول الاول فلا بد من ان يكون
 الاستثناء من القول ثانيا كما هو مذهب المحققين فلو ان لا يثبت شئ من ذلك في
 ليس له على شئ الا خمسة لان الخمسة يخرج من عن الشيء قبل اسناد الشيء اليه في حكم
 المسكوت عنه بل يلزم ان لا يكون الاستثناء من الاثبات نقبا ايضا لو ثبت العشرة بمجموعة
 شخصية وقيل هذه العشرة الاثنته منه فلا يتصور هناك اجزاء الامن الحكم فان اورد
 انه لا يخرج اشخاص الثلثة من جملة العشر بل المراد من اجزاءها اجزاء الحكم فلا بد من القول
 باخراجها عن الحكم المتعلق بالمجموع والفرق من ان الحكم الاسناد الموجود في الكلام فان
 قبل ليس هذا الاكثر على ما قرر من لزوم التناقض قلت ان اريد من الاجزاء في قوله لا استثناء
 هو اجزاء ما لوله لدخل الاجزاء الحقيقية الضاد ومن المتكلم بعنوان الجوزة مثل هذا
 لا يتحقق في صورة البداء والاسناد ذلك كما لو سمي المتكلم وغفل عن حال الخرج في
 ذكر بعد ايقاع او جعل يكونه داخل في المجموع فلو علم وانتهى بان امثال هذا غير متصور في
 كلمات الله وامانة والبداء بهذا المعنى وهو الظهور بعد اخفاء لا ينسب اليهم ما لم يبد
 الذي ينسب اليهم هو الظاهر بعد اخفاء والتخصيص المصطلح بين الاصولين ليس له

تمام المدلول وان الاجزاء وقع قبل الاسناد والحكم والتحقيق خلافه لان في كل واحد من هذه
 في الاستثناء فقول خلفوا في فهم الالاف في الاستثناء من جهة كونها اخصا
 الظاهر قبل ان المراد بالعشر مثالا في قولنا العشرة الاثنته هو معناه الحقيقي في آخر
 الثالث واسناد الحكم الى الباقي اعني التبعة فعل هذا القول ليس في الكلام الاسناد واما
 وذهب السكاكي في القناع على ان المراد بالعشر هو التبعة والاستثناء فشره الجواز
 وذهب الفاضل ابو بكر الى ان مجموع العشرة الاثنته اسم لسبعة كلفظ سبعة في قوله
 اوسطها بطلان القول الاول والاجرة باطلان قول الاول فلا بد من ان يكون
 الاستثناء من القول ثانيا كما هو مذهب المحققين فلو ان لا يثبت شئ من ذلك في
 ليس له على شئ الا خمسة لان الخمسة يخرج من عن الشيء قبل اسناد الشيء اليه في حكم
 المسكوت عنه بل يلزم ان لا يكون الاستثناء من الاثبات نقبا ايضا لو ثبت العشرة بمجموعة
 شخصية وقيل هذه العشرة الاثنته منه فلا يتصور هناك اجزاء الامن الحكم فان اورد
 انه لا يخرج اشخاص الثلثة من جملة العشر بل المراد من اجزاءها اجزاء الحكم فلا بد من القول
 باخراجها عن الحكم المتعلق بالمجموع والفرق من ان الحكم الاسناد الموجود في الكلام فان
 قبل ليس هذا الاكثر على ما قرر من لزوم التناقض قلت ان اريد من الاجزاء في قوله لا استثناء
 هو اجزاء ما لوله لدخل الاجزاء الحقيقية الضاد ومن المتكلم بعنوان الجوزة مثل هذا
 لا يتحقق في صورة البداء والاسناد ذلك كما لو سمي المتكلم وغفل عن حال الخرج في
 ذكر بعد ايقاع او جعل يكونه داخل في المجموع فلو علم وانتهى بان امثال هذا غير متصور في
 كلمات الله وامانة والبداء بهذا المعنى وهو الظهور بعد اخفاء لا ينسب اليهم ما لم يبد
 الذي ينسب اليهم هو الظاهر بعد اخفاء والتخصيص المصطلح بين الاصولين ليس له

وذاكبا
وما شأنا وذا هبنا
وجائنا وفي كل حال لا بد
استلكت ان فضيلة على محمد
والحمد وان تفعل بكنا
وكذا نذكر حاجتك ثم
لنجد سجد الشكر ونجد
فيها وبعد فاجابنا
سبقي

سبعة اسمان مفرد هو سبعة ومركب هو ثمانية فاستدلوا بالحق الاول
على بطلان الثاني بوجهين الاول انه لو اريد منها السبعة للزم ان يرد من اثنين ثمانية
الانصاف وهو باطل لا يستلزم كون الاستثناء مستغنيا والتسلسل وهو باطل لان كما
مر اننا انما نقطع جزما ان الضمير في مثال المزود الانصاف يرجع الى الجارية بكاملها وهو
الاسم الا ان نقول على سبيل الاستحالة واستدلوا على ابطال القول الثالث بوجهين
الاول ان مجموع المركب يعضون عشرة الاثنية اسم له خارج عن قانون التسعة لان قانون
لغة العربية اذا كان الاسم مركبا من ثلثة الفاظ لا بد ان يكون الجزء الاول منه غير عرب
بحسب القواعد كما في ثواب زمانه فاعرابه على اعراب الاصطحاب كما او يكون مضافا كما في العبد
ومثالا المذكور عشرة الاثنية كان معربا غير مضافا فاعرابه بحسب القواعد فيغير
موجود في لغتهم انما لو كان جملة قولهم اشترى الجارية الانصاف مجموعها انما التسعة
كانت في القمير الانصاف يرجع الى الجارية لزم ان يعود القمير الى جزء الاسم وهو باطل وانما
في غير هذا الموضع فطل الثاني والثالث والاربع فغير الاول والاربع صاحب القول الثاني
بوجهين الاول لزم الكذب مثل قوله فليست فيهم الفتن الا حينئذ ما لا يتم فيه
الفتنة والكذب باطلا لو كان المراد عشرة بكاملها وذلك شافيا على ما علمت
الفنما هاهنا قد وقع في لزم اثبات اثبات الحجب فيغير لزم كذبهم مع اتحاد قطعنا في
الاستثناء حيث انه في قوله بان له المراد من الفتن بقية خارج الحجب وهو المظن انما
ان المقصود من قال له على عشرة الاثنية فلا مناص عن اداة احد المعنيين عشرة وسبعة
باطل قطعنا قلنا باننا في السبعة وهو المطلوب الثالث بطلان اولين بطلان الاول
بدليل الثاني وبطلان الثاني بدليل الاول فغير الثالث يعني كون العشرة اسم السبعة صان

فجواب البعدي
شاعرت من كونها ثمانية
فجواب الثالث
القول الفصل واما ما بين
الاول عند كونها ثمانية
الكل من كونها ثمانية
عاشق من كونها ثمانية
الثاني من كونها ثمانية
الثالث من كونها ثمانية
الرابع من كونها ثمانية
الخامس من كونها ثمانية
السادس من كونها ثمانية
السابع من كونها ثمانية
الثامن من كونها ثمانية
التاسع من كونها ثمانية
العاشر من كونها ثمانية

اقالك كلام وفيه نظر حيث يظهر من الجواب ان الاستثناء حرف الاستثناء ويستثنى
لو كان اسم الواحد من سبعة او غيره لزم بكلمة التوحيد بان يثبت الاستثناء كما في قوله
فصل تحت المستثنى الاستثناء المستغرق لقوله لا اتفاق للزوم صدق مقال المفسر
الاستثناء المستغرق على قسمين اما مساويا للمستثنى منه او اكثر منه كمن قال على عشرة الاثنية
بانه لقوم من اكثر من القوم ولم على عشرة الاثنية عشرة ولا اكثر على جواز الاكثر بعد خلا
في جواز كمين المستثنى اكثر مما بقى من المستثنى منه بخوله على عشرة الاثنية كما علمت
عن المساوي بين المستثنى والمستثنى منه فعلى قول الاكثر جواز الاستثناء المساوي لما بقى
على عشرة الاثنية بطريق الاول من مستثنى منه كما مر بانهم على جواز لانهم قالوا انه لا بد
من بقاء جمع بقرب من مدلول العام فدفتر يكون اكثر من النصف سواء علم العدد
لتفصيل او ظهرا لغيره وقبل لا بد من بقاء جمع غير محصور وقيل حتى في التسعة وقيل في
اثنان وقيل في صفة الجمع لا بد من بقاء الثلثة وفي غيرها يجوز ان الواحد قبل المتع
والله المحاملة والفاضة ابو بكر حيث وجب كون المستثنى اقل مما بقى من المستثنى منها
يعني المتع في العدد وغيره وقيل يجوز في العدد فقط وجوز في غيره نحو اكرم بني فاسم الا
الجهال مع انه لا يكون فيهم الفاعل الا واحد وقيل يجوز في فاعل انتهى الى احد في استثناءها
فلا يجوز له على عشرة الاثنية ونصف واليه مال الحق وقوله فاما قال تعالى ان عبادي لى
لك عليهم سلطان الا ان اتيك من العاوين ومن قنابا نبية والعاوين من العباد ومن
اكثر العباد وكان كلمه مشعور الشيطان فيكون الاستثناء من العباد اكثر وروايات
الغرض الاصل والهداية والارشاد وجعل الله سبحانه فيهم قليل كما فيهم لما اخطوا فكلما
غير منها به مع قوله في حكاية على الابرار لئلا يغترونهم اجمعين الاعبادك المخلصين

فجواب البعدي
شاعرت من كونها ثمانية
فجواب الثالث
القول الفصل واما ما بين
الاول عند كونها ثمانية
الكل من كونها ثمانية
عاشق من كونها ثمانية
الثاني من كونها ثمانية
الثالث من كونها ثمانية
الرابع من كونها ثمانية
الخامس من كونها ثمانية
السادس من كونها ثمانية
السابع من كونها ثمانية
الثامن من كونها ثمانية
التاسع من كونها ثمانية
العاشر من كونها ثمانية

فصل في بيان ما لا يستثنى من كماله
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا

الان بناء الله كان عابدا الى الجمع فكذلك لا يستثنى بغيره شيئا من كماله
 استثناء غير المتعلق بنفسه الجواب عن الملازمة والجمع لا يبعد وذلك فان الاستثناء
 في بعض الوجوه لا يوجب الاشتراك في الجمع عن الثاني بان الاستثناء بالمسبة انما عاود
 بانعقاد الاجتماع عليه ولو لا ذلك لكان الاستثناء الثاني يوجب الاول لانه لو رجع
 الى الجمع لرجع في باب القذف وقوله نعم والذين هم من المحسنات لم ياتوا بغيره
 فاجلدوه من هنا بين جلد ولا تقبلوا شهادته ابد اولئك هم الفاسقون لا الذين ياتوا
 من بعد الى الجمع فوجبا سقاط الجدل بالتوبة وبالحال لا اتفاق وبعض الشافعية
 لا اعتناء بشان ومخالفة الشيعة واجمع ان الجملة للتعاطف بمنزلة الجملة الواحدة فكذلك
 الاستثناء والثاني ان الاستثناء لو كرر في كل جملة قبل الاخرى من جنس في عرف اللغوي
 اكتم العلماء الازيد واخرب الشافعية الاكبر فغيره هكذا من عن الاول عني كونها بمنزلة
 الواحد عن الثاني كما يرد العود الى الجمع كمد هذا العود الى الاخرى وبعض الشافعية
 لا يوافقنا بشان الجملة الثانية بمنزلة التكون عن الجملة الاولى لانها كانت مستقلة بنفسها
 فالظاهر ان الانفصال منها الى ما بعدها انما كان بعد تمام غرض التكلم كان التكون بدل
 على استكمال الغرض المطلوب من الكلام وظاهره مع التكون انه لا يرجع الاستثناء الى الاول
 وجود التكون حابل بينه وبين الواحد وكل مع التكرار بالثانية التي هي بمنزلة الجواب عن الاول
 ان ظهوره عودا لمخصص الى الجمع في حال لا يوجب العود اليه في جميع الأحوال فانه قد يقال
 الدليل كما نحن فيه اذا جلد كان حق الاذ كيف يقطب بالثانية التي هي بمنزلة كون جملة الثانية
 بمنزلة التكون عن الاول واللفظ بجمع كماله واحد ودعوى كون انتقال عن الاول
 مضاد عن المطلوب وبسبب الرضا في الجمع بوجهين الاول بحسن الاستفهام من الخطاب

وصورية

فصل في بيان ما لا يستثنى من كماله
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا

فصل في بيان ما لا يستثنى من كماله
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا

وصورة استدلاله هكذا اذا قال الاخر بشخص اضر بخداي واكرم صدقاني الاول
 حسن ان يقال الخطاب للزاد الاستفهام الواحد من الجملتين من جملة الاخرى وهو
 الاستثناء الثاني انما جرد المحض من الاستثناء ونحوه في القرآن ثارة عابدا الى الاخرى
 وثارة عابدا الى الجمع والاصل في الاستعمال حقيقة مثلا الاول قوله ان الله مبتليكم
 بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني الا من اغترف غرفة بيده من الماء
 اولئك هم الذين امنوا ان عليهم لعنة الله والملائكة والانس اجمعين فالذين فيها لا يحقق
 عنهم العذاب لانه ينصرفون الى الذين ياتوا فكان مستعلا فاما لاصل الاستفهام
 الحقيقة فكان مشترك بينهما فلا يجوز القطع على احدهما الابدية ظاهرة تعين
 احدهما ودلالة منفصلة والجواب عن الاول انه لم يوضع حسن استفهام من علائم
 الحقيقة فاخصاص حسن الاستفهام بالاشراك ثم بالفضيلة حسنة هو الاختصاص
 كان بواسطة الاشتراك او لسكونه موضوع بوضع العام ونحو ذلك فاجمع الاستفهام
 وعن الثاني عود الاستثناء الى الجمع بقرينة الا الذين ياتوا واستثناء كونه حقيقة
 ولا يلزم منه الاشتراك على ان يكون اللفظ موضوعا بوضع عام يتحقق كل واحد من
 حقيقة كافي اللفظ الموضوع بالوضع العام غير ان يكون هناك اوضاع متعددة كما
 هو مقتضى الاشتراك فصل في الاستثناء من الاثبات نفي بالعكس ومخالفة ما جازمه
 وابنا عن من ان الاستثناء من الاثبات لا يكون من الاثبات نفي بالعكس ومخالفة ما جازمه
 بواسطة بين الحكمين والمستثنى مسكون عن نفيه وابنا عن من ان الحكم في المستثنى
 لان الحكم فيه مخالف للحكم الثابت للمستثنى في الصدق والاكراه الاصوليين على خلاف
 من الاستثناء من النفي اثبات بالعكس مثلا اذا قيل على عشرة اثبات عشرة الا لثمة نفي

وصورية

فصل في بيان ما لا يستثنى من كماله
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا
 في قوله تعالى لا يشرك الله شيئا

لما تقدم نحل الضمير الى بعض ميمها مرجه خلاف ظاهره جاراً ثم تبعاً من الجازان
 ولا مخرج فالوقف واجب الاستخدام قول الحق في الجواب هو ما قلنا وان تجاوز ذلك
 لا يستلزم مجازاً بل الثاني انه لو ارد بعض متبناه لا نفى ضمير غيره فصل لو كان المثال
 خاص والجواب عام نحو سئل عن ما وصف من فاجاب خلق الله نعم ما وصفه هو المراد
 شيء الاما غيره لو نزل وطعمه وورجده فقام وما رواه بن غانم قوله لما امر بشاه ميمى فهو فاجاب
 انما اهاب وبيع فله طعمه وانما جلد ببيع فهو عام والمعتبر عموم اللفظ وعليه عمل العلماء
 ودلالة الاخبار وما يظهر من كلام الاصحاب كما من الطاع على كل ما هم ويتبع آثارهم يظهر
 له الاجماع على ذلك وانما هو الوجود المقضي وهو اللفظ الموضوع للقول وقد ان
 المانع وعدم المطابقة ما نعلم ان المطابقة حاصل والزيادة لو فصل وتخصيص
 بالسند وبغيره والمؤثر بالاجماع وبالكتاب الكريم من غير خلاف بين علمائنا وجواز التخصيص
 الكتاب بالكتاب والاجماع والخبر المؤثر واختلفوا في جواز التخصيص بخبر الواحد على
 احوال قبل نعم وقبل لا وثالثها التفصيل ان خص قبله بدل قطعي وثابعها التفصيل
 حتى قبله بدل قطعي وثابعها التفصيل اي تخصيصه عما خالف في انفصال قطعنا او
 قطعنا وخامسها التوقف معقولا عن الحق والحق هو الجواز وعليه اكثر المحققين فان العام
 والخاص لم يلازم للعلل تقارضا فانما هما اولى من طرح احدهما ولا يحصل المراد الاعمال بالخاص
 لبطان الخاص لو عمل مجازاً هذا خلاصتها انما هو عليه ويؤيد فهم الغرض وشيوع تخصيص
 وبخبر العقلاء واسند ذلك المذكور المراد الامر وغيره اخراج المانع بان الكتاب قطعي والجن
 الواحد قطعي والنقل لا يفاضل القطع الجواب وان كان الكتاب قطعي المانع الصلابة ولكن قطعي
 الدلالة والخبر الواحد بعكس فكل قوة والجمع بينهما هكذا وايضا اخراج المانع بالجمع بان
 لو كان

[illegible][illegible]

جہیں

وَلَا يَصْنَعُ
وَلَوْ عَفَاكَ
أَنَّ تَسْبِيحَكَ الْقَائِمِينَ
وَلَا أَفْطَرَ وَفُودَكَ الْأَوَّلِينَ
وَأَغْفِيكَ أَنْتَ جَلِيلُ الْغَائِبِينَ
أَلَا لَمْ تَأْتِكَ مَنَعِي كَرِهْتَ
وَمَهَابِي كَرِهْتَ وَسَوَّلَ
لِي لِحْطَا وَطَاطِي السُّوَرِ
وَلَا أَسْتَعِيدُ عَلَى سَابِغِي
وَلَا أَسْتَجِيبُكَ قَبْلَ وَلَا
تَأْتِي عَلَى بَحْبَا قَائِمَتِكَ
حَاشَا لَكَ أَنْ تَكُونَ
صَبِيحًا مَالِكًا وَكَسْبًا تَكُونُ
إِلَيْكَ بِفَضْلٍ فَالْمَدِينِ
كَرِهْتَ مَا أَغْفَاكَ
مِنْ قَدَائِمِ

196

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمْ قَالُوا حَتَّىٰ نَسْتَأْذِنَ ۚ وَلَوْلَا إِذْ سَأَلْتَهُمْ لَاحْتَرَبْتَ الْكَذِبَ ۚ فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يَسْأَلَوكَ ۚ وَلَوْلَا إِذْ سَأَلْتَهُمْ لَاحْتَرَبْتَ الْكَذِبَ ۚ فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يَسْأَلَوكَ ۚ وَلَوْلَا إِذْ سَأَلْتَهُمْ لَاحْتَرَبْتَ الْكَذِبَ ۚ فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يَسْأَلَوكَ ۚ

جملة اجماع المنقول كان يكون مجتمعة مطلقا على اتفاق ائمة في ذلك المسئلة يتفق في تلك المسئلة
من غير تغيير اي فقل جدا فضل اليهود عند الشهور من العلماء ومؤيد الظن لا القطع وجميعا
يجوز عندنا وقد لم يحجر واستقر الشك في الذكر في فصل الاستصحاب هو بقا وثبات الحكم في
الزمان انك تقول لا على ثبوت في الاول فليس المقام سمي من جملة شئ فحاصل الاقوال انك
فضلنا في رسالتنا الكبرى فارجو امثلة اكثر من ان يخص منها الترخيم عند الشك انفسا للعدا
او في اداء الزكوة او بلوغ الضارب الشك في الحديث او في الطهارة ونحوها والحق ان يخرج وفاما
لاكثر اصحابنا الواقفين سوى المصنف واكثر الحنفية واكثر المالكية انما يثبتون الحكم الاول انفق
الفقه على العمل كمن يتيقن الطهارة والشك في الحديث بنى على اليقين السابق قبل حصول الشك
فكذلك في الطهارة بنى على الحديث فبني حكم السابق وانهم ولو لاحصول الظن من ذلك
كما يقرر المحقق في جواز تغير العادة في نفسها كما يقول للفقهاء في بعض ائمة مثل قول المصنف في
الفرج فلم تكن المعجزة خارجة لها اما الحديث ما ذكر منها صحيح الزرارة عن الباقر قال قلت له
الرجل ينام على وضوء ويحب الحنفية والمحققان عليه الوضوء قال بازارا وقد نام العين بيا
القلب الاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب حب الوضوء فان حرك اليدين شئ هو
لا يعلم يقال لا يتيقن انه قد نام حتى يخرج من ذلك امرين فانه على يقين من وضوءه ولا ينقض اليقين
ابدا بالشك ولكنه ينقض يقين الاخر واحتمال تجديد العمل بالحكم يجعل عدم يقين تيقن ولو لم
استقر المعجزة يعني اننا لو سلم اسمرا العادة واستقرها مثلا لم ينقض العادة بنزولها
من السماء وشق الصدر واختار العبيات واجاء الاموات واذلال الاغادي ولغوا ارجاس
وشغل الامراض واثار الدغاء ونحوها واسمرا العادة يقتضي بقاء هذا ما فسر البضائ
فيما مر ولولا انه يحصل الظن بالبقاء في الوقت للتألماساع ارسال المكاتب لهذا يا ولدي

۱۶۱ مکن

وَتَقِيَّتُكَ يَا
 الرَّحِيمُ يَا الْوَكِيلُ يَا
 وَتَقِيَّتُكَ يَا الْوَكِيلُ يَا
 حَسْبُكَ وَتَقِيَّتُكَ يَا الْوَكِيلُ
 مَا جُودَ وَأَمْنُكَ يَا
 يُعَدُّ عَلَى يَدَيْكَ يَا
 إِنَّكَ كَرَمُ الْمُسْلِمِينَ يَا
 وَتَقِيَّتُكَ يَا الْوَكِيلُ
 بِضَائِكَ يَا الْوَكِيلُ
 الْأَكْفَاءُ يَا الْوَكِيلُ
 يَا الْوَكِيلُ يَا الْوَكِيلُ
 مُتَّحِدِينَ يَا الْوَكِيلُ
 وَالرَّسُولُ يَا الْوَكِيلُ
 وَالْقَائِلِينَ يَا الْوَكِيلُ
 بَيْنَهُمْ يَا الْوَكِيلُ
 الْخَيْرُ يَا الْوَكِيلُ

لَمْ أَشَأْ بِكُمْ رَبِّ الشَّرِّ عَلَى
وَرَفِيقِي بِنْتِ الْغَفِيرِ
لَمْ أَتْلُقْ مِنْ بِنْتِي وَ
أَعْلَى مِنْ غُلْبِ الشُّدُورِ
مَنْ سَأَلَ مَا رَأَى النَّاسُ
أَنَا حَذَقْتُ مَا مَهَيَا
مَنْ سَأَلَ فُضِّلِي الْعِزَامِ
هَجَّ السَّالِكِ حِمِّ صَفِيحِ
سَمَّيْتُ بِأَكْبَحِ نَحْوِ حَالِهِ
عَنْ حَالِ حَتَّى مَهَيَا
تَلَمَّ الضُّوْنُ وَأَقْبَلَ الْبُحَى
الْبَيْتُ لَخَفَّ عَمَّا كَفَّ
الرَّحْمَةُ الْخَطَامِ

الى اماكن التبعية فلم يبعد سقما وكان الثالث في الزوجية البقاء ولو كان في بقائه اجاز
اله الوطى ولو شئت في ابدانها حرم عليه الوطى واجتمع الخصم وحقهم من غاب عن زيد
بنفائه في الدار سقط فيه الخرج فاصبه وطبقه حاكم واجتمع ايضا باعتماد من قال كلامه
بان الطلاق لا يدينونا او عدم حجة استصحاب لو قال حلال الوطى ثابا قبل الطلاق
فجاء يكون ثابا بعد الصبغة الطلاق لو جؤ المقتضى تحليل هو العقد حيث يقتضي حكم
ولا نعلم ان الالفاظ المذكورة واقع لذلك الاقتضاء فيكون الحكم ثابا على ما اقتضاء
العقد ولم يشك الحكم وفيه قول استصحاب كل شيء بحسبه انه محل نظر الى وقوع المقتضى
لا الى واهمه فيثبت التحل حتى يثبت الواقع ومنه ان غلط الثبوت بعد وظهور
الفصل والوصل واقتضاءها تدب بيني فصل الاستصحاب المحال بقوى كون

الفصل والوصل واقتضاهما تدبيري فصل الاستصحاب الحال يعني كون الحكم والوصف فيبقى الحصول في ان السابق المشكوك البقاء في لان الاخوان المراء يشككون هنا اعم من الشاوي الظاهر في شتمل مظنون البقاء وغير الاستصحاب ان يكون من جهة حال السابق وجودا وعدما وان ثبت من الشرع والعقل والحسن والنزاهة

من جهة حال التابى وجودا وعيدا وما يثبت من الشرع او العقل او الحسن والنسب
وغيره ^{والاشارة} وضعه ثوبا الاول اجماع محمد بن الحكم ^{والاشارة} قال لا يعمل عمل عبد مكره ولا عمل ماله من غير موافقة
الطهارة وقد اختلفوا في خلاف بل على خبير كما لا يخفى ^{والاشارة} فصل العباس في اللغة التقدير

والسماو في الاصطلاح مساواة في فرع الأصل في علمه حكمه ويكون القياس فعل من أفعال الجهد
ويفترق عنه إجماله الحكم الأصل في الفرع فهو إذا كان له الأصل والحكم وعلمه الجامع مع الأصل

وغيره من اجزاء العلم الاصل في الفرج مبين في كتابه الاوربقة الاصل في الحزم وعلم الجامعة الفصل
وهو على قسمين مستنبط منصوص المستنبط فلينسخ بحجة عندنا الامام قبل الاطريق الاولوية
منصوص لعل ان الحفظ انا على عهد جرح الكتاب قوله تعالى لا تقفم اليه اليه علم ولا
قوله اعلم الله ما لا تعلم قوله تعالى لا تعلم الله ما لا تعلم قوله تعالى لا تعلم الله ما لا تعلم

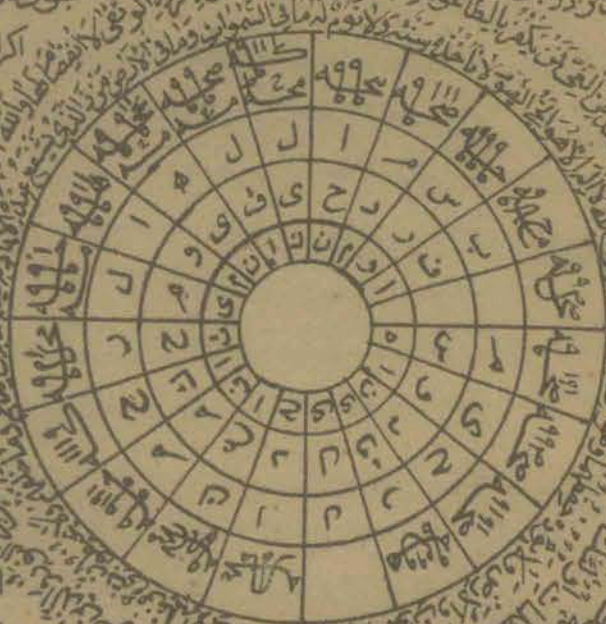
فَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا اتَّقَلُّونَ وَقُولِهِمْ إِنَّ الظَّنَّ لَا يَقِينُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا وَمِنْهُمُ الْعَمَلُ بِهِ

رَحِيمٌ
 إِلَى حَوْلِ وَأَوْضَعُ
 الْفُولُ عَلَى مَغِيرَةٍ الْكَلْبُ الْقَوَّةُ
 فِي بَيْتِهِ فَعَلَّاهُ بَنِي بَقِصْلَا
 عَلَيْهِ الْبَنِي اللَّطِيفُ يَعْمَلُ الْبَنِي
 طُحْلُ الْبَنِي

لا تفتل

عَلَيْهِ دَعَا
تَشْتَمُّ

چنانچه از مؤمنان و غیر مؤمنان ایام مندر بنویسند غار برای آنرا بنویسند و بنویسند و بنویسند
 چشم مردم و حال آنکه ظاهر البکد و ظاهر الباس را بنویسند و در مکان ظاهر نشانی بنویسند از آنرا هر چه و علی کبریا که
 نام آنرا در بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 کند و بنویسند از آنرا بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 بر سر خدای آنکه کسی طعن نماید یا بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 و از آنجا که بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 طاعت بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 نمودار است و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 کاغذ را که بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 شستن و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 محو و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 از آن بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 بر کتب و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 که بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 بافتند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 دعا است و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 فراموشی و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 مبدع و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 هادیت و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 از نفران و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند
 خود را و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند و بنویسند



مجلس شورای ملی
 کتابخانه

